

جامعة قاصدي مبراح - ورقلة -

معهد التكنولوجيا

قسم : المناجمت

مذكرة تدرج ضمن متطلبات تيلشهادة الليسانس المهني

فرع : علوم التسيير

تخصص : محاسبة ومالية

بعنوان :

تشخيص دورة الاستغلال في المؤسسة الإنتاجية دراسة حالة ليند غاز - وحدة ورقلة خلال الفترة 2012-2015

من إعداد الطالبين :- بوحامد بوبكر

- معيطي محمد

نوقشت بتاريخ 2017/05/24 من طرف اللجنة :

رئيس	جامعة قاصدي مبراح ورقلة	بخالد عائشة
مشرفا	جامعة قاصدي مبراح ورقلة	د/ خمقاني بدر الزمان
مناقشا	جامعة قاصدي مبراح ورقلة	الهلة محمد

..الإهداء



هدي ثمرة جهدي إلى السر الذي يرسم البسمة والأمل في حياتي .. إلى أعذب كلمتين
تحدث بهما الشفاء أبي وأمي إلى اللذان علمان معنى الصبر على الشدائد إلى
والدي العزيزين .

إلى لؤلؤة حياتي المملوءة بالحب والأمل والعطف والحنان إلى البسمة الخالدة في حياتي إلى
من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أمي الغالية حفظها الله وأطال في
عمرها

إلى من كلله الله بالهبة والوقار إلى من علمني العطاء دون إبتصار، إلى الذي
علمني معنى الصبر والمثابرة أرجو من الله أن يمد في عمرك والدي العزيز .
إلى محل فخر واعتزازي ، إلى سندي في الحياة أختي : عبد الصمد ، يوسف ، آدم ، البشير و
إلى اخواتي العزيزات

إلى من سرنا سويًا ونحن نشق الطريق معًا نحو الإبداع .

إلى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهور العلم إلى أغلى الأصدقاء وزملاء الدراسة وأخص
بالذكر بوبكر بوحامد ، عبد العالي إبراهيمي ، سمير يغني ، احمد بوجمعة ، علي مليك ، نذير بدري ،

اعمر وش بن سالم ، ياسين فطحيه عمار ، السعيد عباسي ، صالح شرابي ،
إلى جميع رفاق دربي وأصدقائي في الحياة وأخص بالذكر عبد النور خلايفة ، معطي تجاني ،

انصيري اسماعيل ، بدر غمام نواس ، احمد احفوضه ، حسن بوضياف

إلى كل الأهل والأقارب إلى كل من أحبهم ولم يكتبهم قلبي أهدي ثمرة جهدي

الإهداء

بعد بسما للهو الصلاة والسلام على أشرف خلق الله خاتما للنبين وسيدا

المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم أما بعد

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين العزيزين حفظهما الله لي وإلى أفراد

أسرتي، وإلى كل

الأقارب والأصدقاء والأحباب من دون استثناء

وإلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة

وفي الأخير أرجو من الله أن يجعل عملي هذا نافعا يستفيد منه جميع طلبة المترشحين

المقبلين على تخرج.

شكر و عرفان

إن الحمد والشكر لله وحدهم من قبل من بعد على عظيم فضلهم وجزيل رحمتهم بالنجاح والتوفيق في إنجاز هذا البحث.

يسعدنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور "خمقاني بدر الزمان" الذي تحمل مسؤولية الإشراف على هذا البحث المتواضع ولم يبخل علينا بالإرشادات والتوجيهات القيمة، وأيضا إلى الأستاذة "بجالد عائشة" التي لها منا كل الاحترام والتقدير.

كما توجه بالشكر لكل عمال مؤسسة ليند غاز، وحدة ورقة خاصة السيد "محمد بوطلبة" الذي ساهم بشكل كبير في تزويدنا بالمعلومات حول المؤسسة فله منا كل الشكر والتقدير، وإلى السادة "باهي سفيان" وإلى السيد "مشالي موسى" الذين منحونا وقتهم ودعمونا في إنجاز بحثنا، وإلى كل عمال معهد التكنولوجيا الذين فرشوا لنا الطريق لنصل إلى هذا العمل المتواضع، خاصة الدكتور "أمينة مخالفي" والطاقم الإداري.

الملخص :

هدفت الدراسة إلى محاولة تشخيص دورة الاستغلال في المؤسسة الإنتاجية في مؤسسة ليند غاز وحدة ورقلة ، حيث تم استخدام المنهج الوصفي لملائمة أغراض الدراسة ، وأجريت هذه الدراسة على القوائم المالية للمؤسسة للفترة من 2012-2015. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها :عدم تصحيح المسار الاحتياج في رأس المال العامل في المؤسسة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية : تشخيص مالي ، دورة الاستغلال ، احتياجات دورة الاستغلال , موارد دورة الاستغلال .

Résumé :

L'étude visait à essayer de diagnostiquer le cycle d'exploitation dans l'entreprise de production dans l'unité de gaz ALF Ouargla, où l'utilisation de la méthode descriptive appropriée aux fins de l'étude, a mené cette étude sur les états financiers de la Fondation pour la période de 2012-2015.

L'étude a atteint un ensemble de résultats, y compris la nécessité de ne pas corriger le chemin du fonds de roulement dans l'institution à l'étude.

Mots-clés: diagnostic financier, cycle d'exploitation, Les besoins du cycle d'exploitation, Les besoins du cycle d'exploitation.

الفهرس

الصفحة	العنوان
I	الإهداء
III	الشكر
IV	الملخص
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الاختصارات الرموز
IX	قائمة الملاحق
أ - ب	المقدمة
الفصل الأول: الجانب النظري	
03	المبحث الأول: هيكلية دورة الاستغلال
03	المطلب الأول: المخزونات
05	المطلب الثاني: العملاء
08	المطلب الثالث: الموردون
11	المبحث الثاني: التشخيص المالي
11	المطلب الأول: مفهوم وأهمية التشخيص المالي
13	المطلب الثاني: التشخيص التطوري
14	المطلب الثالث: التشخيص المقارن
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي	
18	المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة ليند غاز الجزائر وحدة ورقلة
18	المطلب الأول: نبذة تاريخية (المؤسسة الأم)
19	المطلب الثاني: تعريف مؤسسة ليند غاز وحدة ورقلة وأهميتها ونشاطها
19	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوحدة
24	المبحث الثاني: تشخيص دورة الاستغلال
24	المطلب الأول: احتياجات الدورة
26	المطلب الثاني: موارد الدورة
27	المطلب الثالث: تشخيص احتياجات رأس المال العامل (BFR)
31	الخاتمة
33	المراجع
35	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
24	تطور احتياجات دورة الاستغلال	01
26	تطور موارد دورة الاستغلال	02
27	التشخيص التطوري لاحتياج في رأس مال العامل لسنوات(2012-2015)	03

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
20	الهيكل التنظيمي للمصالح محل الدراسة	01
21	مهام كل فرع	02
22	نظام مصلحة الإدارة والمستخدمين	03
23	نظام مصلحة المحاسبة والمالية	04
24	تطور احتياجات دورة الاستغلال	05
25	تطور احتياجات دورة الاستغلال	06
26	تطور موارد دورة الاستغلال	07
27	التشخيص التطوري لاحتياج في رأس مال العامل لسنوات (2012-2015)	08

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصارات/ الرمز	الدلالة
C	الاستهلاك السنوي من المواد واللوازم أو البضاعة
T	معدل تكلفة الاحتفاظ بالمخزون (%)
C	تكلفة إصدار أمر الشراء للطبقة الواحدة
S	التكلفة الكلية للمخزون
SNS	شركة الحديد والصلب
E.N.G.I	المؤسسة الوطنية للغازات الصناعية
BFR	احتياجات رأس المال العامل

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان الملحق	رقم الملحق
35	- ميزانية سنة 2013/2012	01
39	- ميزانية سنة 2014/2013	02
43	- ميزانية سنة 2015/2014	03

مقدمة

المقدمة :

لقد أفرزت التحولات العالمية توجهات جديدة في أغلب جوانب نظريات التنمية الاقتصادية، حيث أصبح الاقتصاد الوطني لكل دولة يضم مجموعة من النشاطات والدورات التي تعمل ضمن مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، وتعتبر دورة الاستغلال دورا هاما في اقتصاديات هذه الدول لما تملكه من مزايا عديدة.

وبما أن أساسيات الإدارة الحديثة تفرض على المؤسسة امتلاك ثقافة تنظيمية واسعة تمكنها من التسيير الفعال لها وتتماشى مع التقلبات التي تحدث في المحيط الداخلي والخارجي، فإن ذلك جعلها أمام إلزامية استخدام أدوات مالية فعالة وكفاءة تمكنها من إجراء عملية التقييم المالي بكل سهولة، وتشخيص الوضعية المالية لها بشكل يخدم الاستراتيجيات والأهداف المسطرة مسبقا.

كما يعتبر التشخيص المالي أحد أبرز المقاييس المهمة بالنسبة لطلبة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لماله من أهمية بالغة في الحياة العملية للطالب بعد تخرجه، إذ يعد من الأدوات الأساسية المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باعتباره أحد أهم وأبرز مراحل وتقنيات التسيير المالي، حيث يقدم للطالب المهارات الضرورية لتحليل وضعية المؤسسة المالية من خلال إبراز نقاط القوة والضعف فيها باستخدام العديد من الأساليب والمقاربات، كما يهدف لتوضيح حقيقة الحاضر والماضي المالي للمؤسسة والكشف عن نواحي القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة لها.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة كما يلي:

ما مدى تشخيص دورة الاستغلال في المؤسسة الإنتاجية و مدى إمكانية تطبيق التشخيص المالي؟

وتندرج تحت الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

1- تفسير دورة الاستغلال في المؤسسة الإنتاجية ؟

2- ما هي أهمية ومفهوم التشخيص المالي لدى المؤسسة؟

3- ما هي أنواع التشخيص المالي؟

4- إلى أي مدى ساهمت دورة الاستغلال في تطوير الرقي بالمؤسسة؟

• أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى مايلي :

- إبراز أهمية التشخيص المالي في المؤسسة .
- تحليل وتشخيص دورة الاستغلال في المؤسسة .
- تصحيح الاختلالات في احتياجات دورة الاستغلال إن وجدت.
- إعطاء التوصيات اللازمة لتحسين دورة الاستغلال في المؤسسة .

• منهج الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي استنادا إلى طبيعة الموضوع , وذلك لمراجعة ما جاء في الفقه المحاسبي والمالي بخصوص دورة الاستغلال والتشخيص المالي , كما استخدمنا منهج دراسة الحالة من خلال تشخيص دورة الاستغلال لمؤسسة ليند غاز لفترة من 2012 إلى 2015 .

• هيكل الدراسة :

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى قسمين قسم نظري وقسم تطبيقي، فالقسم النظري قسمنا الفصل الأول إلى ثلاث مباحث، تناولنا فيها مجموعة من المفاهيم حول المتغيرين دورة الاستغلال والتشخيص المالي، والقسم التطبيقي مقسم لمبحثين ، تناولنا فيها تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة و تشخيص الوضعية المالية لها .

• حدود الدراسة :

- حدود مكانية : مؤسسة ليند وحدة - ورقة
- حدود زمنية : خلال فترة 2015/2012



الفصل الأول
الجانب النظري

تمهيد:

تعتبر دورة الاستغلال من الدورات الأساسية في المؤسسة إذا تعبر على النشاط الرئيسي للمؤسسة, لذا وجب على المؤسسة الاهتمام بهذه الدورة من خلال تشخيص المناسب لمتغيراتها ومحاولة إعطاء أهم الحلول لإنجاحها وعليه سنتناول في هذا الفصل الإطار النظري للدورة الاستغلال والتشخيص المالي من خلال المبحثين :

- المبحث الأول : هيكلية دورة الاستغلال .

- المبحث الثاني : التشخيص المالي .

المبحث الأول: هيكلية دورة الاستغلال

يتفرع تسيير استخدامات الدورة إلى تسيير المخزونات (قيم الاستغلال) وتسيير القيم القابلة لأن تتحول إلى سيولة.

المطلب الأول: المخزونات

يقوم المخزون بعدة وظائف هامة في المؤسسة لغرض تحقيق الأداء الاقتصادي. فالوظيفة الأولى للمخزون تتمثل في المعادلة الاقتصادية الخاصة بتحقيق المعدل الاقتصادي للشراء وبالتالي في تخفيف التكاليف الكلية الخاصة بالمخزون، فقد يكون من الممكن أن تتم عملية الاستلام من المورد للمؤسسة مباشرة ولكن التكلفة الكلية للمخزون قد تكون بأعلى بكثير مما لو اعتمدنا على نظام التخزين كوسيط بين الشراء والإنتاج. أما الوظيفة الثانية فهي في محاولة التوفيق بين مواسم تواجد المواد واللوازم، ومواسم الطلب والحاجة إلى استمرارية الإنتاج. ففي الحالة الأولى نقوم بشراء المواد واللوازم في موسمها لنقوم بتصنيعها أو بيعها على مدار العام مثل ما يحدث في مصانع تعليب البرتقال والتفاح وخلافه، وفي الحالة الثانية نقوم بتخزين الإنتاج لحين الطلب كما يحدث في مصانع الأدوات المدرسية ومصانع الملابس التي تقوم بالإنتاج مسبقاً ومن ثم التخزين لحين موعد الطلب.

أما الوظيفة الثالثة للمخزون فهي في كونه صمام أمان في وجه تقلبات الطلب والعرض في كميات وأسعار المواد واللوازم والبضائع، فالمؤسسة تقوم بالإنتاج على أساس توقعات معينة غير مؤكدة للمستقبل، تشمل التوقعات الكميات والأسعار، فعادة يزداد المخزون إذا ما كانت هناك توقعات بزيادة أسعار المشتريات، وكذلك إذا ارتفعت نسبة عدم التأكد وزادت التقلبات في العرض والطلب على المواد الأولية أو المنتجات التامة، فالمخزون في الواقع هو وسيلة يستعملها الأفراد والمؤسسات لمساعدتهم في مواجهة الظروف المحيطة بهم من ناحية العرض والطلب وذلك لضمان استمرار الأداء الاقتصادي على أحسن معدل، فإذا انعدمت الحاجة إلى الوظائف الاقتصادية الثلاث السابقة أو إلى أي منها تلاشت الحاجة إلى قيام المؤسسة بوظيفة التخزين.

1- تحديد الكمية المثلى للمخزون:

من الضروري بعد دراسة التوقعات إعداد موازنة للتمويل، الهدف من هذه الموازنة التسيير الأمثل للمخزونات لتلافي مشكل انقطاع المخزون من جهة، والتضخم غير المرغوب فيه للمخزونات وما يتبعها من مخاطر على المؤسسة من جهة أخرى. هناك عناصر عديدة تتحدد على أساسها الكمية المثلى المخزنة:

أ- وتيرة الاستهلاك: للمواد واللوازم والبضائع، فالتمويل تزداد سرعته بزيادة سرعة الاستهلاك.

ب- معدل التمويل: وهو العدد السنوي للطلبات، وان الهدف من دراسة التنبؤات هو إيجاد أحسن معدل للتمويل.

هناك ما يعرف بمتوسط المخزون، فإذا افترضنا أن الاستهلاك تم بوتيرة منتظمة، وان الاستهلاك السنوي C وان π هو عدد الطلبات سنويا (المعدل السنوي للتمويل).

ويتحدد متوسط المخزون بعدة عوامل منها تكلفة إصدار أمر الشراء.

ومن جهة أخرى يتحدد المعدل الأمثل للتمويل بـ:

تكلفة إصدار أمر الشراء، فكلما ارتفع العدد كلما ارتفعت معه التكاليف المترتبة عن أمر الشراء من خدمات شراء ونقل وتأمين.¹

¹. مبارك لسوس، التسيير المالي، تحليل نظري مدعم بأمثلة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 231-232.

تكلفة الاحتفاظ بالمخزون، فكلما ارتفع حجم المخزون كلما زادت مصاريف الاحتفاظ به من أجور للعمال وآلات لازمة لمناولة والتخزين واهتلاك وصيانة وإضاءة وتأمين ومصاريف إدارية عن التسجيلات المحاسبية والتلف والسرقة وخطر انخفاض السعر وخطر التغيرات في التصميم والتقاعد، ثم إن الاحتفاظ بالمخزون هو بحد ذاته استثمار مجمد.

ج- فترة التموين والمخزون الحرج: فالفترة التي تفصل تاريخ أمر الشراء وتاريخ استلام المخزون تسمى بفترة التموين، هذه الفترة قد تطول أحيانا بسبب فقدان أو ندرة المواد واللوازم أو البضائع في السوق، وقد تقصر عن العادة، وبالتالي يجب الاحتياط لمثل هذه الظروف، فالمؤسسة تحتفظ عادة لنفسها بمخزون يتناسب مع فترة التموين فيسمى المخزون الحرج، هذا المخزون الحرج مع لحظة وصول التموين الجديد سمي أدنى مخزون حرج.

يحسب أدنى مخزون حرج بالعلاقة التالية:

أدنى مخزون حرج = فترة التموين (بالأيام) X معدل الاستهلاك اليومي.

د- مخزون الأمان (الطوارئ): افترضنا في السابق أن المؤسسة تعرف بنوع من الدقة أن المخزون الحرج سينتهي مع تاريخ استلام التموين، لكن هذه الفرضية قليلا ما تتحقق، وفي الكثير من الحالات تتعرض المؤسسة لنفاذ المخزون قبل وصول التموين، ولتتفادى ذلك تترك لنفسها مخزونا للأمان لمواجهة أحد الطرفين:

قد يحدث تسارع في وتيرة استهلاك المواد واللوازم أو البضائع داخل المؤسسة بعد تاريخ إصدار أمر شراء الطلبية.

قد يحدث تأخر في التكوين أو قد تطول إجراءات إصدار أمر الشراء أو قد تفقد المواد واللوازم أو البضاعة المطلوبة.¹

2- التكلفة الاقتصادية للمخزون:

نقتصر في هذا الجانب على إيجاد التكلفة الاقتصادية للمخزون وعلى نموذج ولسون Wilson دون غيره من النماذج، فالتكلفة الاقتصادية حسب هذا النموذج:

التكلفة الكلية للمخزون = تكلفة إصدار أمر الشراء + تكلفة الاحتفاظ بالمخزون

وعدد الطلبيات الأمثل الذي يحقق أدنى تكلفة اقتصادية للتخزين حسب العلاقة التالية: $N = \sqrt{\frac{c*t}{2ca}}$

حيث تمثل C: الاستهلاك السنوي من المواد واللوازم أو البضاعة.

T: معدل تكلفة الاحتفاظ بالمخزون (%).

C: تكلفة إصدار أمر الشراء للطلبية الواحدة.

S: التكلفة الكلية للمخزون.

نقائص نموذج ولسون:

أ- نقائص ناجمة عن طبيعة المؤسسة: فالبحث عن المعدل الأمثل للطلبيات ليس دائما ممكنا، ونذكر من بين هذه النقائص:

- لأسباب ناتجة عن طبيعة المشتريات، فهناك من المواد التي يصعب تسييرها بالشكل السابق كأن تكون سريعة التلف كالمواد الغذائية وغيرها.

¹ د. مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 231-232.

- لأسباب ناتجة عن طبيعة النشاط، فأحيانا يكون النشاط غير منتظم كالإنتاج حسب الطلبات وبالتالي يكون التمويل حسب ما تقتضيه كل طلبية من الطلبات.

ب- نقائص ناتجة عن نتائج الحسابات: يلاحظ أن النموذج احتسب عند الطلبات N حيث $(1 \leq N \leq 12)$ واعتبرنا أن N عددا قاسما لـ 12 لتسهيل العمليات الحسابية والمالية.

ج- نقائص ناتجة عن الأسعار التنازلية: فالموردون يقدمون في العادة حسما نقديا عن الكميات الكبيرة المطلوبة وهذا ما لم نحسبه سابقا، وبالتالي عند شراء كميات كبيرة تكون تكلفة الشراء أقل وهكذا كلما زادت الكمية.

3- مراقبة حركة المخزونات:

لمعرفة مدى فاعلية السياسات التي تتبعها المؤسسة في مجال التخزين يمكن استخدام معدل دوران المخزونات لقياس مدى نجاعة هذه السياسة، ولكون هذا المعيار يتسم بالعموميات فإنه في كثير من الأحيان لا يوفق في إبراز الكثير من الصعوبات. وحتى يكون التقسيم بأكثر فاعلية، على المسير المالي أن يربط بين عملية المراقبة والأهداف المرجوة من إدارة المخزن، ومن بين هذه الأهداف الوقوف على الاحتمالات الممكنة لنفاذ المخزون أو فساد المخزونات في المخزن أو طول مدة التخزين إلى حد تقادم المخزونات بحيث تصبح لا تتوافق ومتطلبات السوق. وان الجانب الآخر من التخزين الواجب مراقبته هو التكلفة لأن التكاليف المترتبة عن نفاد المخزون يصعب في بعض الأحيان حصرها.

وفي بعض الأحيان قد تفضل المؤسسة نفاد المخزون عن مخزون ضخمة التكلفة وبالتالي فإن الهدف من متابعة حركة المخزون هو المراجعة المستمرة لتقديرات الطلب حتى تتمكن من تحقيق التطابق الكلي بين التوقعات المستقبلية وعمليات التنفيذ الفعلية.¹

المطلب الثاني: العملاء

نتناول في هذا الجانب القيم القابلة للتحقيق بصفتها أصولا متداولة لا يفصلها عن القيم الجاهزة إلا مرحلة واحدة، وتتعاظم أهمية دراسة هذا النوع من الذمم إذا كانت حركة دورانها سريعة كالشركات التجارية، والتي تتطلب تسييرا خاصا، من ناحية حركة النشاط في المؤسسة تعتبر القيم القابلة للتحقيق توظيفا للأموال في الأجل القصير، وفي نفس الوقت تعتبر هذه القيم أموالا مجمدة لها تكاليفها، وتقاس هذه التكاليف بتكلفة الفرصة الضائعة لاستثمار هذه الأموال في جوانب أخرى خارج المؤسسة بدل تركها عاطلة في شكل ذمم مدينة وأوراق قبض، فقد تتماهى المؤسسات في البيع الأجل رغبة منها في كسب أكبر عدد من الزبائن مما يؤثر بشكل سلبي على السيولة والربحية معا، ويتعاظم الخطر أكثر عندما يقع بعض الزبائن في ضائقة مالية أو يصعب تحصيل الأموال، فينجم عن ذلك خسارة في الأموال الموظفة في الذمم المدينة.

على النقيض من ذلك، قد تتبع المؤسسة سياسة متشددة في البيع الأجل مما يعرضها إلى انخفاض حجم مبيعاتها فتقل ربحيتها، لذلك يتحدد مقدار الأموال الموظفة في القيم القابلة للتحقيق بما يلي:

- حجم القيم التي ستحصل أجلا من مبيعات وذمم أخرى قصيرة الأجل .
- معدل فترة تحصيل تلك الذمم المدينة.

¹- د. مبارك لسوس، مرجع السابق ذكره، ص 231-232.

- ثم أن تحصيل القيم القابلة للتحقيق من المشاكل الصعبة التي تعترض المسيرين الماليين في الشركات الكبرى والصغرى على حد سواء، فإن هذه الشركات تجتهد في وضع شروط على تقديم الائتمان حتى توفق بين كسب الزبائن لزيادة المبيعات من جهة، وعدم الإضرار بالوضع المالي للمؤسسة من جهة أخرى.

1- معايير تقديم الائتمان للزبائن

تمثل معايير الائتمان في الشروط الواجب توفرها في الزبون ليستفيد من الائتمان في شكل بيع بتحصيل أجل، وتأخذ هذه المعايير في الحسبان عاملين أساسيين:

إن التقليل من شروط وقبول منح الائتمان سيزيد من حجم المبيعات الإضافية فيزيد من الأرباح المحققة.

إن تبسيط الشروط والقيود يرفع حجم رصيد الذمم المدينة فتزداد الخسائر المحتملة من الديون المعدومة وزيادة تكلفة التحريات والدراسات المالية عن الزبائن وزيادة تحصيل تلك الحقوق.

ومن العمليات التي تستدل بها المؤسسة في تقديم الائتمان للزبون ما يلي:

أ- تحديد المستوى المقبول من المخاطر:

تكون عمليات تقديم الائتمان مصحوبة بدراسات عن وضعيات الزبائن المالية، ومن خلال كل دراسة يتم استخلاص فيما إذا كان تقديم الائتمان مقبولاً أم مرفوضاً، وتشمل الدراسة الجوانب التالية:

- الوضعية الاقتصادية العامة المستقبلية (رواج، تضخم، كساد) بصفتها محدد رئيسياً لقدرة الزبون على الدفع، فبعض القطاعات التي ينشط فيها الزبائن قد تجعل وضعياتهم هشة أمام التغيرات المحتملة في الأوضاع الاقتصادية.
- السمعة الائتمانية للزبون وقدرته على الدفع في التاريخ المحدد.
- المركز المالي للزبون.
- الضمانات الإضافية بالتسديد.¹

ب- تحليل طلبات الائتمان للزبائن الجدد:

عندما تتلقى المؤسسة طلب ائتمان من زبون جديد، تقوم بجمع المعطيات اللازمة لمعرفة مركزه المالي وسمعته الائتمانية على أن تراعي عامل الزمن والتكلفة عند تحليل طلب الائتمان، فإن طول فترة الدراسة عن الزبون الطالب للائتمان وعدم الاستجابة في الوقت الممنوح قد تدفعه إلى التنازل عن الطلب دون سابق إخطار وطلب الائتمان من مؤسسة أخرى. وإن التحليل الموسع عن وضعية الزبون قد تكلف المؤسسة أموالاً غارقة ليس بوسع إيرادات المبيعات الإضافية تغطيتها، لذلك إن استعانة المؤسسة ويدي التكلفة إلى مستويات أدنى، ومن بين هذه الأطراف²:

- رجال البيع المعتمدين لدى المؤسسة.
- البنوك التي تتعامل معها المؤسسة.
- الميزانيات المحاسبية وحسابات النتائج للزبائن الجدد.

¹ د. مبارك لسلس مرجع سابق ذكره، ص 240-241.

² عدنان هاشم رحيم السمراني، الإدارة المالية، الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1977، ص 55.

ج- تحليل قدرة الزبون الائتمانية:

إذا استطاعت المؤسسة تحديد الحد الأدنى والحد الأعلى من المخاطر التي يمكن تحملها عند تقديم الائتمان إلى الزبائن، تكون قد صنفت المجال الذي تستطيع التحرك فيه، ثم تليها دراسة الوضعية المالية للزبون المتمثلة في الميزانيات المالية وسرعة دوران بعض الأصول المتداولة ونسب السيولة ومعدل دوران المخزونات والذمم المالية، ثم مدى قدرة استجابة الزبون لتصحيح بعض الوضعيات أو النسب غير الملائمة السابقة، وكذلك الوضعية الاقتصادية المحيطة بنشاطه مستقبلاً ومدى تفاعله المحتمل معها.

د- الديون المعدومة.

تواجه المؤسسة دوماً مخاطر الديون المعدومة عند إقدامها على البيع الأجل، ويزداد احتمال نشوء هذه الديون كلما تساهلت المؤسسة في وضع معايير الائتمان فتزداد التكلفة وتؤثر سلباً على أرباحها، وتصبح الأرباح الإضافية المنتظرة من البيع الأجل غير قادرة على تغطية التكاليف الإضافية.

2- تحديد متوسط المدة والخصم النقدي عن الائتمان:

إن تحديد متوسط مدة الائتمان والخصم النقدي في حالة تسبيق الزبون لموعد الدفع عاملان مهمان لتفادي مخاطر الديون المعدومة.

أ- المدة:

تتأثر أرباح المؤسسة بطول أو بقصر مدة الائتمان، فإذا زادت المدة نتج عن ذلك¹:

- تزيد من حجم المبيعات فتتأثر الأرباح المؤكدة بذلك سلبياً؛
- يزيد رصيد القيم القابلة للتحقيق فتتأثر الأرباح المستقبلية بذلك سلبياً؛
- يزيد حجم الديون المعدومة فتتأثر الأرباح المؤكدة بذلك سلبياً؛
- أما عند تخفيض مدة الائتمان فيحدث عكس النتائج السابقة.

ب- الخصم النقدي:

يستخدم الخصم النقدي كوسيلة لزيادة المبيعات وخفض الذمم المالية المدينة والديون المعدومة وبالتالي تزداد الأرباح المؤكدة، ويتحدد الخصم النقدي بالأخذ في الاعتبار ربحية المبيعات الإضافية من تقديم الائتمان والعائد المطلوب على الاستثمار الإضافي في الذمم المالية المدينة²، ولكون الخصم النقدي يمثل تكلفة تتحملها المؤسسة، فمن الضروري إجراء التوازن بين هذه التكلفة والمنافع المتحققة عند استخدامه.

3- وضع سياسة للتحصيل:

تتمثل سياسة التحصيل في كل الإجراءات والضوابط التي تتبعها المؤسسة في تحصيل ذممها المالية عندما يحين موعد استحقاقها، وإن التساهل في عملية التحصيل للذمم قد يقلل من سرعة دوران الأصول المتداولة وبالتالي التأثير على مقدار الأموال القابلة للتوظيف، كما تؤثر على سيولة المؤسسة في توفير التدفق النقدي اللازم لوفاء المؤسسة بالتزاماتها الآتية، فحتى تضبط المؤسسة

¹ - زيان رمضان، الإدارة المالية في شركات المساهمة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1998، ص 231.

² - عدنان هاشم رحيم السمراني، مرجع سابق ذكره، ص 55.

سياسة معينة للتحصيل عليها أن تقارن بين تكاليف تنظيم مراقبة مواعيد الاستحقاق للذمم ومتابعة التأخرات في التسديد، والإيرادات الإضافية من تقديم فرص إضافية للزبائن لاستدراك التسديد من أجل زيارة السمعة التجارية.

المطلب الثالث: الموردون

تعتمد عملية تنشيط دورة الاستغلال على الموارد الخارجية قصيرة الأجل فتستخدم لتمويل الدورة، وهي مستحقات واجبة الأداء في فترة زمنية لا تتجاوز السنة، فتحاول المؤسسة الاستفادة من هذه الموارد القليلة التكلفة في توسيع نشاطها، وتظهر أهميتها في كون بعضها يأتي بشكل تلقائي مثل ذلك الشراء الأجل.

بالنسبة لباقي الموارد كالاقتطاعات للغير وحسابات الشركاء وديون الاستغلال والديون التجارية، هي مستحقات بدون تكلفة، تدفع في أوقات محددة، وتكون المؤسسة قد وضعت لذلك برنامجا لدفعها، وخلال فترة تواجدها لدى المؤسسة تستخدمها كموارد لتغطية احتياجات الدورة، وكلما كبرت هذه الموارد أتاحت للمؤسسة فرصة توسيع نشاطها بزيادة توظيف الأصول المتداولة فتزيد أرباح التوظيفات. وبتناول بشكل مختصر خصائص تلك الموارد.

أولاً- أنواع وخصائص موارد الدورة

- الاقتطاعات للغير هي أموال اقتطعتها المؤسسة من المنبع لتحويل إلى حسابات صناديق الجباية الضريبية والتأمينات والمعاشات، كالمضاربات على الرواتب والأجور والاشتراكات الاجتماعية ورسوم المبيعات، فهذه لها مواعيد تسدد فيها ويجب على المؤسسة أن تفكر بالالتزام بالوفاء بتسديدها قبل أن تفكر في توظيفها.

- حسابات الشركاء الجارية لدى المؤسسة والمساهمات تحت التسديد سواء لأفراد أو شركات مساهمة أو حصص أرباح تحت الدفع، تمثل موردا قابلا للاستخدام طيلة فترة مكوثه لدى المؤسسة لكن تمادي المؤسسة في تأخير الدفع لهذه الموارد قد يعرضها إلى ضغط المساهمين وقد يؤدي ذلك إلى سوء سمعتها في السوق المالية مما قد يؤثر على القيمة التجارية للسهم.

- ديون الاستغلال سواء في شكل خدمات أو مصاريف مالية مختلفة وأجور عاملين، هي أيضا موارد قابلة للتوظيف إلى حين تسديدها، ولها مواعيد للدفع ويجب على المؤسسة أن تبرمج ضمن الموازنات التقديرية للخرينة عملية الدفع، وأحيانا تمادي بعض المؤسسات في دفع أجور العاملين ضنا منها أن اليد العاملة يسهل التحكم فيها لكونها من العناصر الداخلية وقد تستخدم في ذلك أسلوب الإقناع أو الوعيد مما يعرضها إلى تفعيل وتقوية النقابات العمالية داخل المؤسسة وقد يؤدي ذلك إلى الإضرابات كأسلوب ردعي وكحق شرعي للعمال مما يؤدي إلى انقطاع في نشاط المؤسسة وما يليه من تبعات سلبية على الالتزامات نحو الغير فتسوء سمعة المؤسسة.

يبقى المورد الذي ينبغي أن يحظى بأكثر أهمية في التسيير المالي، هو الشراء مع الدفع الأجل، ويشكل في أغلب الكتابات المالية ركيزة الذمم الدائنة ويسمى أيضا الائتمان التجاري، فالمدّة التي يمنحها الموردون للمؤسسة من أجل الدفع تعتبر مدة للتوظيف لأموال خارجية داخل المؤسسة دون أن تدفع عن ذلك مقابلا، وقد تكون هذه المدّة كافية لتحويل المواد الأولية أو البضاعة إلى مبيعات وبالتالي تكون المؤسسة قد وفرت لنفسها موارد إضافية خلال فترة التحويل مما يوسع من نشاطها.¹

¹ - د. مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 231-232.

ثانياً- أهمية الائتمان التجاري

على المؤسسة الموازنة بين ما تقدمه من تسهيلات للزبائن لتحصيل حقوقها عن المبيعات الآجلة مع التسهيلات التي يقدمها لها الموردون لتسديد ديونها عن المشتريات الأجل، وتظهر أهمية وحتمية الاستفادة من الفرص المتاحة عندما تقل السيولة الجاهزة لتسديد المشتريات، أما إذا كانت السيولة الجاهزة كافية لتغطية المشتريات فهذا عليها أن تستفيد من الفرص المتاحة من مزايا الخصم النقدي عند التعجيل في الدفع، وهنا أمام المؤسسة أما إطالة فترة التسديد إلى أطول مدة ممكنة لمن دون الإضرار بالسمعة الائتمانية للمؤسسة، أو كسب السيولة النقدية بعوائد أفضل من الالتزام باطلة مدة التسديد.

يعتبر الائتمان التجاري قليل التكلفة لكن بعض الأحيان يكون مرتفع التكلفة وقد يكون أعلى من الائتمان البنكي، ولكن إذا لم تجد المؤسسة سييلاً غيره فانه هناك من الأسباب ما يبرر استخدامها له، وفي الواقع نجد أسباباً متعددة تبرر هذا الاستخدام ومن أهمها الآتي:

1- السهولة:

إن الحصول على الائتمان التجاري يقدم لفترة قصيرة ولا يتطلب ذلك طلبات أو مستندات خاصة، فهو أسهل بكثير من الحصول على قروض من المؤسسات المالية، كون الموردين يشتغلون في قطاع له علاقة بالقطاع الذي تشتغل فيه المؤسسة وفي نفس الظروف الاقتصادية، وبالتالي لهم دراية أكثر بواقع المؤسسات الزبونة وبالوضعيات الاقتصادية والمالية المتوقعة مستقبلاً لهذه المؤسسات وقدراتها المتوقعة على الوفاء، وتكون الاستجابة كبيرة لهذا النوع من الائتمان إذا كانت المنافسة كبيرة بين الموردين في السوق، إذ يتسابق الموردون على تقديم الائتمانات التجارية كلما كان الوضع المالي للمؤسسة الزبونة جيداً وتمتع بسمعة ائتمانية طيبة رغبة في التخلص من مخزونهم والقوة المالية للمؤسسة، وتلعب المنافسة في السوق دوراً في تسهيل شروط الائتمان، فكلما زادت المنافسة بين الموردين تحصلت المؤسسة الزبونة على تسهيلات ائتمانية أفضل وهنا ليس على المؤسسة الأحسن التفاوض مع الموردين لاستفادة بأحسن شروط الدفع.

2- المرونة:

يتسم الائتمان التجاري بالمرونة، كون المؤسسة لا تلجأ إليه إذا كانت في حاجة فعليه إليه، وتوقعت أنها ستعرف نشاطاً رائجاً، ولكونه مرتبطاً بالإنتاج، فكلما زادت وتيرة الإنتاج زاد حاجة المؤسسة للتمويل زاد احتمال لجوء المؤسسة من عبء هذا الائتمان.

3- التكلفة:

يفضل الائتمان التجاري عن باقي الديون البنكية كونه مرتبط بعملية تمويل، وأن المؤسسة إذا استهلكت كل المدة الممنوحة لها من أجل التسديد فإنها لن تدفع إلا القيمة المتفق عليها لقاء المشتريات وهي غالب الأحيان لا تزيد بكثير عن السعر العادي، مع وجود فرصة تعجيل الدفع إذا توفرت السيولة الكافية لذلك، أما إذا تعجلت في الدفع فإنها تستفيد من الخصم النقدي، ويظهر أمام الخيار بين الدفع فوراً والاستفادة من الوفر النقدي أو تأخير الدفع والاستفادة من الائتمان كمورد مالي.

4- المورد الوحيد المتاح:

قد يكون الائتمان التجاري هو المورد الوحيد المتاح أمام المؤسسة خاصة إذا صعب الحصول على القروض من المؤسسات المالية بسبب قلة هذه المؤسسات أو تحفظها من تقديم القروض، أو إذا كانت المؤسسة حديثة النشأة ولم تجد ما تقدمه كضمان للحصول على القروض البنكية، أو تعرف خلال في توازنها المالي. وقد يكون في بعض الأحيان هذا المورد كافياً إذا كانت المؤسسة تجارية وأغلب مصاريفها على التمويل.

ثالثاً- مخاطر الائتمان التجاري

إن التوسع في الاعتماد على الائتمان التجاري يحرم المؤسسة من فرض الخصم التجاري خاصة إذا كانت تفتقر إلى استخدام الموازنات التقديرية للخرينة التي تمكنها من معرفة أوقات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وقد يؤدي إلى جملة من المخاطر:

- التماهي في استخدام هذا الائتمان قد يؤدي إلى تضرر السمعة الائتمانية للمؤسسة، فهذا النوع من التعامل يفرض على المؤسسة توفير الحد الأدنى من السيولة الجاهزة للوفاء بتسديد هذه الديون عند موعد استحقاقها، لذلك يجب التوفيق اللازم بين استحقاقيتها وسيولة الأصول المتداولة.
- سهولة الحصول على الائتمان التجاري ومحاولة الاستفادة من فرص الربح في السوق قد تؤديان إلى التوسع في الائتمان التجاري، تصادف منتجات المؤسسة رواجاً في السوق، فتلجأ إلى التمويل بكميات كبيرة، وقد تلجأ إلى إمضاء عقود الأجل مع الموردين لتأمين التمويل، ثم يتبين أن الرواج كان ظرفياً.
- قد تلجأ المؤسسة إلى رهن بعض الأصول المتداولة من أجل الحصول على ائتمان تجاري، عندما تقل ثقة الموردين بها أو عندما تكون حديثة النشاط في السوق، مما يؤدي إلى فقدان المرونة اللازمة في تحريك احتياجات الدورة عند الضرورة.
- إن دور المسير المالي يكمن في تحديد حجم الأموال من كل كورد من هذه الموارد بما يتلائم مع احتياجات المؤسسة، وبالتالي تظهر أمام المؤسسة مجموعة من البدائل لاختيار أفضلها بما يضمن للمؤسسة الاستمرار في النشاط بأقل تكلفة وأدنى مخاطر¹

¹ - مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 231-232.

المبحث الثاني: التشخيص المالي

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التشخيص المالي.

تعتبر كلمة تشخيص ذات مصدر يوناني وتعني القدرة على الإدراك وهي مستخدمة بشكل واسع في ميدان الطب حيث تشمل على تحديد طبيعة المرض بهدف التوصل إلى الشفاء عبر ملاحظة الأعراض وتحديد الأسباب، وفي الوقت الحالي أصبح لكلمة التشخيص مستعملين في مختلف الميادين والتي من بينها ميدان تسيير المؤسسات حيث يمكن التشخيص في هذا الميدان من تحديد طبيعة الاختلالات والصعوبات التي تعاني منها المؤسسة.

التشخيص المالي هو أحد الآليات المستعملة في التسيير، فهو يساعد المؤسسة في التعرف على الاختلالات التي تعاني منها المؤسسة، ومن خلاله يتم التعرف على نقاط الضعف والقوة في المؤسسة.

أولاً: مفهوم التشخيص المالي.

قبل التطرق لمفهوم التشخيص المالي نتطرق إلى موضوع التسيير المالي باختصار.

1- تعريف التسيير المالي: يعرف التسيير المالي على أنه ذلك المجال من علوم التسيير الذي يركز ويهتم بالجوانب المالية داخل المؤسسة ويستعمل في تحقيق ذلك العديد من الأدوات والطرق والأساليب والتقنيات التي تساعد المؤسسة ومختلف التنظيمات على الاندماج مع مكونات المحيط المالي.

2- تعريف التشخيص المالي:

يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية وذلك من أجل استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية.

ويعرف أيضا بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات.¹

ويمكن تعريف التشخيص على أنه "إدلاء الآراء والأحكام على حالة المؤسسة، والذي قد ينجر عنه الخروج بنتائج إيجابية أو استنتاج نقائص"².

ويعرف G.Bsow: التشخيص على أنه "مصطلح يستعمل في العلوم الطبية، أما فيما يخص المجال الصناعي فإنه يستعمل في المؤسسات بهدف استخلاص العضلات والمشاكل التي تتخبط فيها المؤسسة."³

أما J.Pthboule: فيعرف التشخيص على أنه "عبارة عن تحليل للإشارات المعبرة والبحث عن الأسباب والمسؤوليات الداخلية والخارجية"⁴.

¹ اليباس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الجزء الأول، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2011، ص 21-23.

2- EGMEN J-Y-,MICOL.A.,STOLOWY.H.,PUJOL.A.,LES MECANISMES FINANCIERES DE L'ENTREPRISE,EDITION MONTCHRISTIEN,E.J.A,1991,p429.

3- ALAIN MARION,LEDIAGNOSTHQUE,EDITION ECONOMICA,PAIS,1993,p08.

4- ALAIN MARION,IDEM,p09.

ومما سبق يمكن تعريف التشخيص على أنه عملية دراسة وتحليل للمعلومات المقدمة بهدف إيجاد حل للمشكل المطروح وإعطاء التوصيات اللازمة لتفادي ذلك الأمر مرة ثانية وبالتالي فالمشخص المالي يقوم بتشخيص المؤسسة ماليا عن طريق دراسة رقم الأعمال ، النتيجة، المردودية ، حتى يسمح بتوفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار . وتجدر الإشارة إلى أنه يجب التفريق بينالتشخيص والآليات الأخرى المستعملة في فحص وضعية المؤسسة ، نظرا لاختلاف الأهداف والوسائل المستعملة في كل تحليل ونذكر من بينها:

أالتحليل المالي: وهو مجموعة من الأفكار والأعمال التي تسمح عن طريق دراسة الوظائف المحاسبية والمالية بوصف حالة المؤسسة وشرح نتائجها، والتنبؤ بنموها على المدى الطويل من أجل اتخاذ القرارات المنبثقة عن ذلك.

ب . التأشير: ويتمثل في أخذ الحكم على قيمة المؤسسة وفي الأخير قدرتها على تسديد ديونها والذي يتم من طرف هيئة مستقلة وذلك بطلب من المؤسسة التي تتحمل تكاليف العملية . إذ يتمثل الغرض من ذلك في التقييم المستمر لحالة المؤسسة ومن ثمة تقدير مستوى المردودية و مخاطر الأوراق المالية التي تطرحها حسب خصائص هذه الأوراق والضمانات المقدمة من المصدر .

ج . تقييم المؤسسة: ونعني بذلك هو منح قيمة نقدية لها، عكس التشخيص، الذي لا يحدد قيمة بل يصف حالة المؤسسة.¹

ثانيا: أهمية التشخيص.

إن تعدد الإشارات التي تعبر عن وجود خلل في العوامل الداخلية والخارجية تؤدي بالمسيرين إلى التشخيص بهدف تحديد نوع الخلل وسببه ومنه إتباع مجموعة من الإجراءات التي تأخذ بعين الاعتبار وبشكل معمق العناصر التي ظهرت من خلال التشخيص والتدابير المتخذة لمواجهة نقاط الضعف وتوسيع نقاط القوة . ومنه تظهر أهمية التشخيص فيما يلي :

- يسمح التشخيص بالتنبؤ لمستقبل المؤسسة بالإطلاع على ماضيها أولا ووصف الحاضر ثانيا فهذه الديناميكية الزمنية لعملية التشخيص هي التي تجعل منه تسييرا فعالا.
- يسمح بكشف نقاط قوة المؤسسة واستغلالها في إطار إستراتيجياتها كما يسمح بكشف نقاط ضعفها وتوضيح الأسباب التي أدت إلى تلك الاختلالات.
- يسمح بتحليل الإمكانيات المادية والمالية للمؤسسة .
- يساعدنا في شرح النتائج المتحصل عليها مما يسمح بتحليل الانحرافات بين الكفاءات المطلوبة والقرارات الحقيقية للمؤسسة ومن ثمة المقارنة بين الإمكانيات المعطاة وما يمكن تحقيقه بنفس تلك الإمكانيات .
- يسمح بصياغة إستراتيجية ملائمة ارتباطا بالنتائج المؤقتة لذلك التشخيص .
- يسمح بتحديد توقع المؤسسة في السوق بين منافسيها .
- يمكن من معرفة النتائج الممكنة للأهداف المسطرة.
- يسمح بتقييم الوضعية المالية وبالتالي يساعد على رسم مخطط التعديل .

1 ضيف سعيدة، شهابة سميرة، "التشخيص المالي ودوره في تحديد المزيج التمويلي الأمثل للمؤسسة"، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، جامعة الخلفة، دفعة 2008، ص 18.

- يساعد في تحليل المحيط (زبائن، سوق،... إلخ) بكشف مختلف التغيرات الداخلية والخارجية بغض النظر عن الصعوبات المحيطة والتي من الأفضل ترتيبها حسب قدرة تحمل المؤسسة، والعمل على تفكيكها وتبسيطها بغرض تحقيق أفضل إستراتيجية ممكنة تجاه محيطها، ومنه فإن أهمية التشخيص تظهر من خلال القيام بدوره على أكمل وجه بحيث يصل المشخص إلى حل سريع وإيجابي إذا قام بفحص دقيق يمس كل الجوانب الممكنة والإحاطة بكل المعطيات والمتغيرات وذلك بتوفر الشروط والهدف من ذلك هو اكتشاف الأخطاء والتقليل بقدر الإمكان من الصعوبات التي تواجه المؤسسة.¹

المطلب الثاني: التشخيص التطوري.

يقوم التشخيص التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة وذلك من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ومن أجل إجراء هذه الدراسة يجب على المؤسسة أن تمتلك نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال من أجل أن يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية ويرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:

أ- تطور النشاط: ويعني ذلك متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن ويكون اعتماداً على التغير في رقم الأعمال أو القيمة أو النتائج المحاسبية.... إلخ ومنه الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق، واستناداً إلى حالات النمو هل هو مرتفع أو مستقر أم منخفض، ويمكن للمشخص المالي تتبع التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طردياً مع تطور النشاط.

ب- تطور أصول المؤسسة: الأصول هي مجموعة الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة النشاط وتطورها يبين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة ويعتبر مؤشراً عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.

ج- تطور هيكل دورة الاستغلال: يتكون هذا الهيكل من العملاء والموردين والمخزونات وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال ولا بد من مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط وذلك من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

هـ- تطور الهيكل المالي: يتكون الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة في الأموال الخاصة والديون، حيث يمكن مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية.

و- تطور المردودية: يستند الهدف الاقتصادي لكل مؤسسة على المردودية لأنها تعتبر ضماناً للبقاء والنمو والاستمرارية، وعليه فإن مراقبة تطور معدلات المردودية يعتبر قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري وذلك بواسطة نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.²

1 ضيف سعيدة، شهابة سميرة، مرجع سبق ذكره، ص 20.

2- الياس بن ساسي، مرجع سابق، ص 69-70.

المطلب الثالث: التشخيص المقارن.

الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات مماثلة في النشاط وفي معظم وأغلب الأحيان المؤسسات المنافسة أو الرائدة في نفس القطاع، ويكون ذلك باستعمال مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية ويهدف المشخص المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغيير في المحيط، خصوصاً في حالات المحيط غير المستقر. وكذلك التشخيص المالي المعياري يعتبر امتداداً للتشخيص المقارن ويختلف عنه في اعتماده على معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسات شاملة ومستمرة لقطاع معين من قبل مكاتب دراسات متخصصة أو من قبل الخبراء والمحللين العاملين في البورصات، ويعتمد هذا التشخيص على مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات وذلك في نشاطات مختلفة ومن أمثلتها:

معدل الهيكل المالي (الديون / الأصول الخاصة) للمؤسسات البنكية المقدر بـ 8%.

نسبة رقم الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة إلى كبريات الأسواق والمعارض.

الديون متوسطة وطويلة الأجل لا بد أن لا تتعدى ثلاثة أضعاف القدرة على التمويل الذاتي.¹

¹ - الياس بن ساسي، مرجع سابق، ص 69-70.

خلاصة الفصل الأول:

تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري لهيكل لدورة الاستغلال في المؤسسة من خلال عرض مفصل للمحزونات والعملاء والموردون , كما تناولنا الاحتياج في رأس مال العامل وحالته , ثم تطرقنا إلى أهمية التشخيص المالي في المؤسسة من خلال المؤشرات المناسبة لتشخيص دورة الاستغلال .



الفصل الثاني
الجانب التطبيقي

تمهيد :

بعد انتهائنا من الفصل النظري والمتضمن التشخيص المالي ودورة الاستغلال نحاول في هذا الفصل إسقاط ذلك على مؤسسة ليند غاز الجزائر والمعروفة سابقا بالمؤسسة الوطنية للغازات الصناعية -وحدة ورقلة - احد أقدم المؤسسات في الجنوب الشرقي للبلاد حيث انطلقت في ممارسة نشاطها مند سنة 1960 كلم حيث تظهر في مجموعة من الولايات للجنوب وهذا عن طريق موزعين معتمدين من طرف المؤسسة .

ولقد تم اختيار المؤسسة ليند غاز الجزائر -وحدة ورقلة - لدارسة التطبيقية وهذا لاعتبارها مؤسسة صناعية (إنتاجية) احد نشاطها أساسي وهي مؤسسة تجارية أيضا محاولة منا تشخيص دورة الاستغلال للمؤسسة .

المبحث الأول : تقديم عام حول مؤسسة ليند غاز الجزائر وحدة ورقلة

تعتبر مؤسسة ليند غاز الجزائر وحدة ورقلة من أهم المؤسسات البارزة في المنطقة من حيث النشاط الجودة وهذا على مستوى المحلي والوطني , ولهذا الدور الهام لهدي المؤسسة تم اختياري لها للدراسة . وعليه يتم تقسيم المبحث إنبذة تاريخية (المؤسسة الأم) في المطلب الأول , وتعريف المؤسسة ليند غاز الجزائر وحدة ورقلة ونشاطاتها في المطلب الثاني , أما المطلب الثالث نتعرض إلى الهيكل التنظيمي للوحدة .

المطلب الأول: نبذة تاريخية (المؤسسة الأم).

Air liquid في سنة 1960 وفي عهد الاستعمار الفرنسي أدخلت الشركة متعددة الجنسيات لإنتاج الغازات الصناعية إلىالجزائر , وقد كانت هدي الشركة تحتوي على ثلاثة مصانع في التراب الوطن , مصنع الجزائر العاصمة , ومصنع في وهران , وآخر في ولاية ورقلة .

وفي سنة 1972 جاء قرار تأميم المؤسسات , فتم تأميم هذا المصنع من طرف الشركة الوطنية وهذه الشركة كانت تابعة إلى لوزارة الصناع والطاقة , وبعد ذلك تم , SNS للحديد والصلب موع سبع m إضافة أربع وحدات جديدة في كل من(الرغاية , عنابة ,قسنطينة ,ارزيو)

ونظرا للتغير الذي حصل سنة 1983 بإعادة الهيكلة وهذا كمحاولة الإصلاح المؤسسات الجزائرية , بمقتضى SNS التي كانت تعاني من المركزية في التسيير , قسمت الشركة الوطنية للحديد والصلب 1993 إلى 09 مؤسسات من بينها المؤسسة 01-83 الصادر في-01 :المرسوم التنفيذي رقم 32 الوطنية للغازات الصناعية وهدي المؤسسات هي:

المؤسسة الوطنية لترويج منتجات الحديد والصلب.

المؤسسة الوطنية لدراسة مشاريع الحديد والصلب والعدانة .

المؤسسة الوطنية لانجاز أشغال الحدادة والعدانة .

المؤسسة الوطنية لتحويل المنتجات الطويلة.

المؤسسة الوطنية للرزم المعدنية .

المؤسسة الوطنية للغازات الصناعية .

المؤسسة الوطنية للاسترجاع بوسط البلد.

المؤسسة الوطنية للاسترجاع بشرق البلد.

المؤسسة الوطنية للاسترجاع بغرب البلد.

وهكذا نشأت المؤسسة الوطنية للغازات الصناعية E.N.G.IEntreprise national,des gaz industriels, حيث تم وضعها تحت وصاية وزارة الطاقة والصناعات الكيماوية البيتروكيماوية .

تحولت هذه الشركة إلى شركة مساهمة مستقلة برأس مال 30 مليون دج ,وقد تزايد بالتعاقد في 1998 حيث أصبح 126 مليون دج ثم 456 مليون دج وقد -1995- السنوات 1992 حافظ على قيمته هذه حتى الآن ,وقد أضيف إلى الوحدات السبع السابقة ثلاثة وحدات أخرى في كل من (البويرة ,سكيكدة , سيدي بلعباس), وقد تم دمج وحدة الرغبة مع وحدة الجزائر ليصبح مجموع 09 وحدات .

وفي تاريخ 20-06-2007 تنازلت المؤسسة الوطنية للغازات الصناعية عن 66% من رأسمالها لصالح المؤسسة الألمانية "ليند" والباقي الذي يمثل 34% تملكه المؤسسة وبشرط التدخل في أي قرار يضر بمصلحة العمال او المصلحة الوطنية , وفي مطالبة بعض الوحدات لتغير هيكلها وفق مستويات الشركة , وأصبحت المؤسسة تحت اسم : Linde Gaz Algérie .

تم مؤخرا التوقيع على عقد تأسيس شركة جزائرية ألمانية مشتركة لإنشاء مصنع لغازات الهواء بمنطقة حاسي مسعود بمبلغ يقدر ب : 1.239 مليار دج , برأس مال يقارب 272 مليون دج موزعة بين المؤسسة الجزائرية للغاز الصناعي بمبلغ 223.2 مليون دج , وشركة ليند الألمانية .

المطلب الثاني : تعريف مؤسسة ليند غاز وحدة ورقلة وأهميتها ونشاطها.

تعتبر هذي المؤسسة من أقدم المؤسسات في منطقة الجنوب الشرقي فهي تعود إلى سنة 1960 , وقد كانت آنذاك خارج المدينة ونظرا للتوسع العمراني فقد أصبحت المؤسسة تقع داخل المدينة , وتبلغ مساحة الوحدة 11455 م² , وتم التوسع في سنة 1993 وشمل 2455 م² , وتغطي الطلب على الغازات في منطقة الجنوب من الوطن (غرداية , الوادي , ادرار , الاغواط , تمنراست واليزي) , كما أنها تشرف على مركزين للتوزيع : (مركز غرداية , مركز تقرت) وتمول المؤسسة المؤسسات البترولية وكذلك القطاعات الصحية والصناعات الكيماوية والفلاحية والتربوية .

المؤسسة الآن متحصلة على شهادة المواصفات الدولية ISO9001 في سنة 19-3-2004 وبما أن المؤسسة ذات أهمية بالغة من حيث المادة التي تنتجها والتي تكتسي أهمية فقد نجحت المؤسسة في تحقيق رواج وخاصة تموقعها في الجنوب الذي يعتبر منطقة صناعية ويحتوي على العديد من المؤسسات التي تستعمل المنتجات الوحدة وبكثرة.

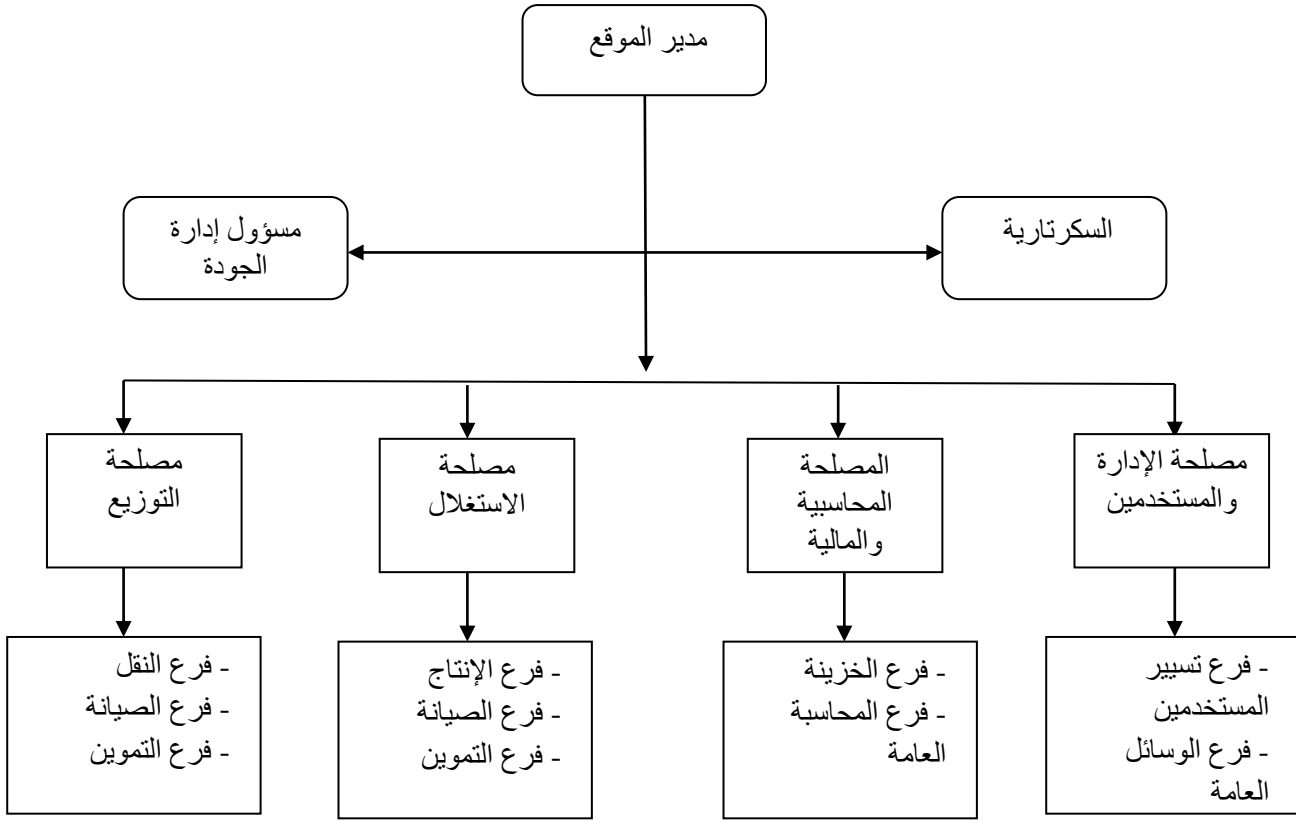
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للوحدة .

الهيكل التنظيمي للمؤسسة : هو عبارة عن مجموعة من الهياكل المادية والمالية والبشرية والقانونية هدفه هو تحقيق التنسيق بين مختلف أقسامه من اجل الوصول إلى تحقيق أهداف المؤسسة .

يعتمد الهيكل التنظيمي للمؤسسة ليند غاز الجزائر وحدة ورقلة اللامركزية وتحدد مهام كل مصلحة حسب الكفاءات والقدرات الشخصية والجماعية .

وعليه تعتمد مؤسسة ليند غاز الجزائر وحدة ورقلة على بنية وظيفية متطورة التي تربط بين المديرية المتخصصة ومختلف المصالح ووحدات الإنتاج مع وجود علاقات تكاملية بين مختلف هدي المصالح , كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم 01: يوضح الهيكل التنظيمي للمصالح المؤسسة محل الدراسة



المصدر: وثائق مقدمة من قسم الإدارة

أولاً: مدير الموقع

- يعمل تحت سلطة رئيس المديرية العامة لمؤسسات الغازات الصناعية , ويكلف بالمهام التالية :
- يساهم في بناء الهيكل التنظيمي للوحدة .
- يعمل بغية تحقيق الأهداف التي تحددها المديرية العامة لمؤسسة الغازات الصناعية .
- متابعة عمل المؤسسة وتطبيق سياساتها وزيادة مردوديتها .
- احترام القانون والقواعد الجبائية والشروط المدنية والبيئية .
- يعتبر هو المسئول عن إسناد المسؤوليات والسلطات داخل الوحدة .
- يقدم تقرير للمدير العام حول نظام الجودة بشكل دوري .

ثانياً: مسؤول الجودة

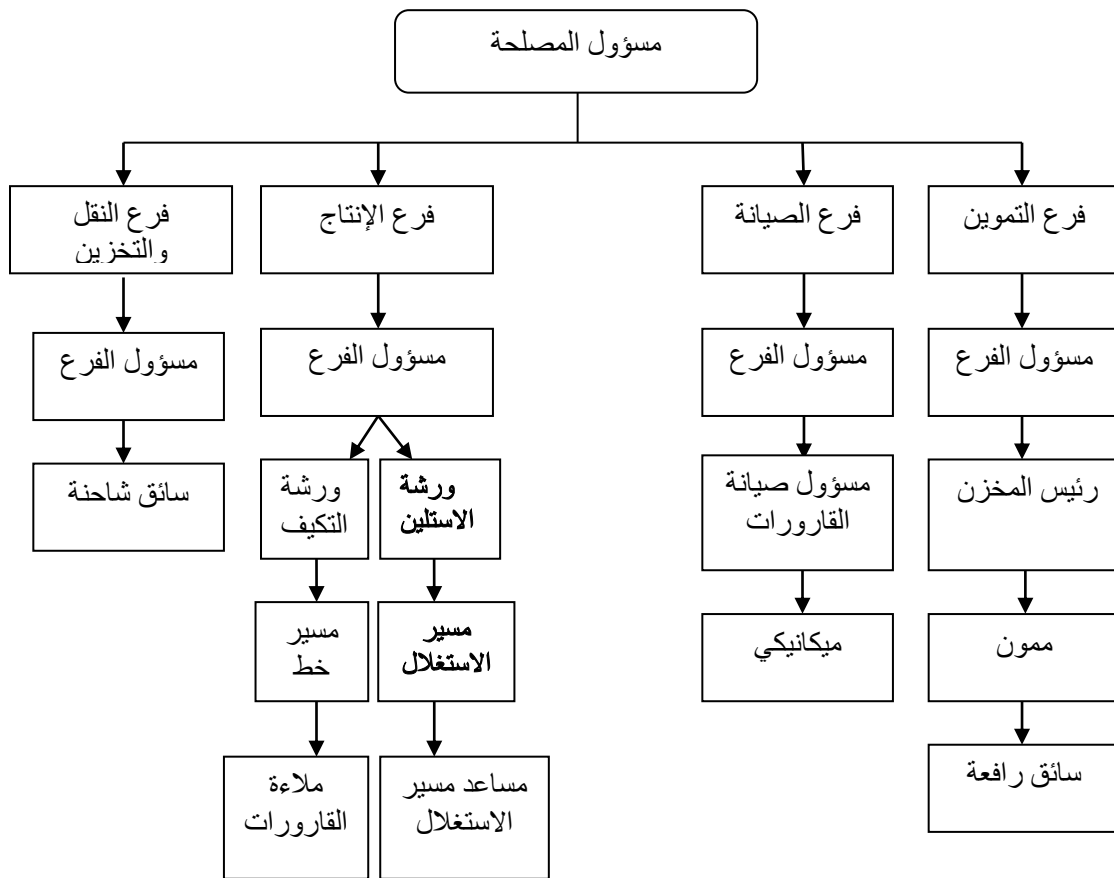
بالنظر إلى الهيكل التنظيمي نرى مسؤول الجودة تحت أمر مدير الوحدة , وعليه تستند إليه مجموعة من الوظائف :

- تسيير نظام الجودة على مستوى الوحدة .
- له الحق في إيقاف عمليات الإنتاج التي تخالف شروط الجودة .
- يدير كل الوثائق الداخلية والخارجية المرتبطة بالجودة .
- له مسؤولية إدارة الوثائق المتعلقة بالجودة الداخلية والخارجية .
- يقوم بمراقبة الجودة بواسطة خطط يتم إعدادها مسبقاً .
- يقدم تقريراً لمدير الوحدة والمسؤول الجهوي للجودة في الاجتماعات الدورية .

ثالثا: مصلحة الاستغلال

تندرج تحت هدي المصلحة ثلاث فروع (الإنتاج , التموين , الصيانة) , ومسؤول مصلحة الاستغلال مكلف بالوظائف التالية :
 وضع مشروع الميزانية السنوية لإنتاج .
 ضمان الإنتاج في أحسن الظروف والفاعلية من حيث التكلفة والآجال التي تتناسب .
 الأهداف المسطرة في ميزانية الإنتاج .
 المشاركة في وضع خطة الاستثمار الخاصة بوسائل الإنتاج .
 كما أن له مسؤولية التنسيق بين قسم التموين , الإنتاج والصيانة والنظافة والأمن , وتوزع المهام حسب النظام التالي :

الشكل رقم 02: يوضح مهام كل فرع



المصدر : وثائق مقدمة من طرف الإدارة

وتكمن أقسام مصلحة الاستغلال في :

1. فرع الإنتاج:

- حيث ينتج وفقا للبرنامج التقديرية الشهرية و السنوية و ذلك بتوفير منتج للتسويق.
- يراقب جودة المواد الأولية و المنتجات التامة التابعة لمصلحته.
- يقوم باختيار وسائل الإنتاج و يتابع التطورات التي قد تحدث في وسائل الإنتاج.
- يتابع ويستغل كل البيانات الإحصائية المرتبطة بالإنتاج.

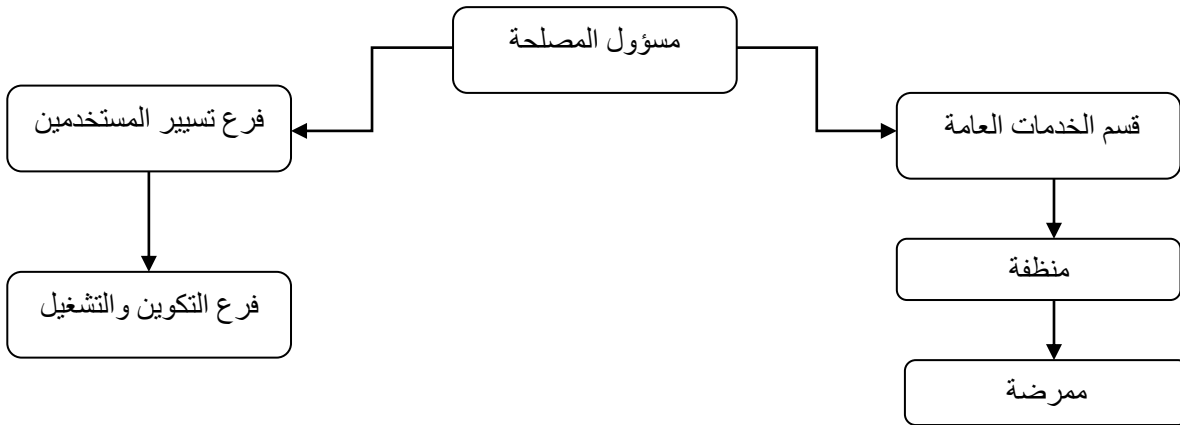
2. فرع الصيانة: ويقوم رئيس قسم الصيانة بالمهام التالية .

- يشارك في إعداد مخطط الإنتاج.
 - يتابع حالة كل آلة و يحدد الحاجات اللازمة للوحدة من قطع الغيار و القطع الاستهلاكية الخاصة .
3. فرع التموين : يقوم رئيس قسم التموين بالمهام التالية .

- يلبي حاجات الوحدة من المواد الأولية و اللوازم و المواد الاستهلاكية وفق الميزانية التقديرية للتموين .
 - يختار و يقيم كفاءة الموردين .
 - يتعاون مع مختلف المصالح لتحديد حاجات الوحدة من المواد اللازم شراؤها.
 - يدير تدفق المواد و قطع الغيار اللازمة لاستمرار النشاط.
 - يشرف على المشتريات و يتحقق منها من حيث الكم و النوع و الوثائق الثبوتية.
4. فرع النقل و التخزين : يقوم رئيس قسم النقل و التخزين بالمهام التالي:

- يهتم بعمليات التخزين فيما يخص المخزونات .
- يلبي حاجيات المصلحة من حيث النقل بكل أنواع

الشكل رقم 03: يوضح نظام مصلحة الإدارة والمستخدمين

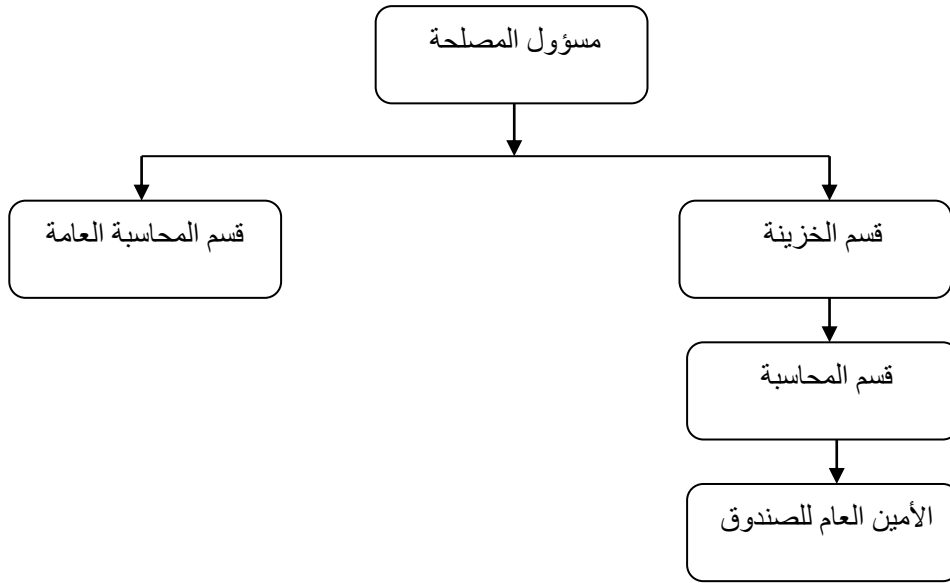


المصدر: وثائق مقدمة من طرف الإدارة

رابعاً : مصلحة الإدارة والمستخدمين :

- تربط فرع الإدارة والمستخدمين علاقة وظيفية بمديرية الموارد البشرية ويتكفل بالمهام التالية :
- تسيير بطاقة العمال .
- إرسال شهريا إلى مديرية الموارد البشرية الميزانية المتعلقة بالنتائج المتحصل عليها في الفرع .
- البحث عن الكفاءة التي تحقق حاجيات الوحدة .
- ضمان المتابعة الإدارية لملف العمال وتسيير الأجور .

الشكل رقم 04: يوضح نظام مصلحة المحاسبة والمالية



المصدر : وثائق مقدمة من طرف الإدارة

خامساً : مصلحة المالية والمحاسبة :

وهو المكلف بالوظائف التالية :

- المشاركة في الكشف عن التكاليف والأرباح المحققة نتيجة التحسينات الداخلية؛
- إرسال كل 03 أشهر وكل سنة ميزانية نشاط الوحدة للمديرية المالية؛
- يتابع تطور الخزينة والعلاقات مع الهيئات المالية؛
- يقوم بالمسك المحاسبي لعمليات الوحدة .

المبحث الثاني : تشخيص دورة الاستغلال

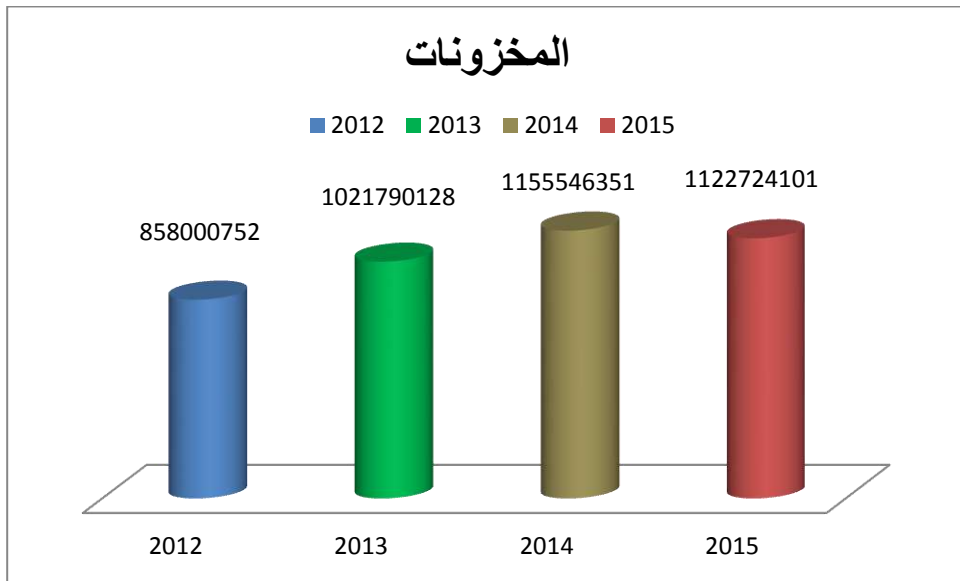
المطلب الأول : احتياجات الدورة

الجدول رقم 01: يبين تطور احتياجات دورة الاستغلال

2015	2014	2013	2012	السنوات البيان
1122724101	1155546351	1021790128	858000752	المخزونات
4493985043	3834112223	2773816515	1832654338	العملاء

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة

الشكل رقم 05: يبين تطور احتياجات دورة الاستغلال

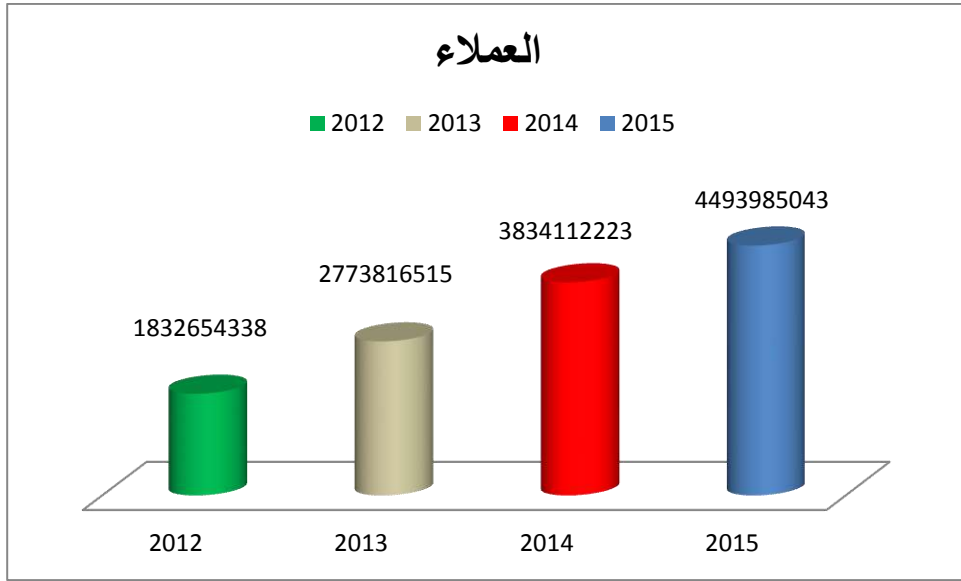


المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات وبرنامج - Excel -

التحليل :

يبين الجدول تشخيص التطوري لاحتياجات الدورة الاستغلال , حيث نلاحظ من خلال الشكل رقم 05 أن قيمة مخزونات المؤسسة في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة , حيث كانت في سنة 2012 بقيمة 858000752 , وفي سنة 2013 نلاحظ ارتفاع في قيمتها قدرت ب 1021790128 , كما ارتفعت في سنة 2014 بقيمة 1155546351 , ولكن في سنة 2015 انخفضت قيمتها حيث قدرت ب 1122724101 .

الشكل رقم 06: يبين تطور احتياجات دورة الاستغلال



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات وبرنامج - Excel -

التحليل :

نلاحظ من خلال الشكل رقم 06 أن قيمة العملاء في المؤسسة في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة , حيث كانت في سنة 2012 بقيمة 1832654328 , وفي سنة 2013 نلاحظ ارتفاع في قيمتها قدرت ب 2773816515 , كما ارتفعت في سنة 2014 بقيمة 3834112223 , و في سنة 2015 ارتفعت قيمتها حيث قدرت ب 4493985043 .

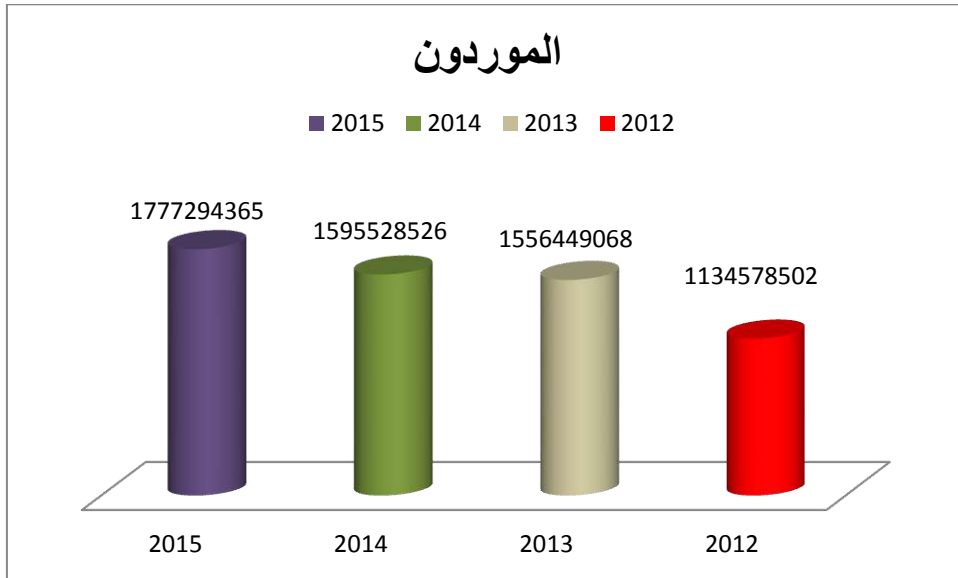
المطلب الثاني : موارد الدورة

الجدول رقم 02: يبين تطور موارد دورة الاستغلال

2015	2014	2013	2012	السنوات
1777294365	1595528526	1556449068	1134578502	البيان
				الموردون

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة

الشكل رقم 07: يبين تطور موارد دورة الاستغلال



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات وبرنامج - Excel -

التحليل :

يبين الجدول تشخيص التطوري لموارد دورة الاستغلال , حيث نلاحظ من خلال الشكل رقم 07 أن قيمة الموردون للمؤسسة في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة , حيث كانت في سنة 2012 بقيمة 1134578502 , وفي سنة 2013 نلاحظ ارتفاع في قيمتها قدرت ب 1556449068 , كما ارتفعت في سنة 2014 بقيمة 1595528526 , ولكن في سنة 2015 انخفضت قيمتها حيث قدرت ب 1777294365 .

المطلب الثالث : تشخيص احتياج رأس المال العامل (BFR)

❖ احتياجات رأس المال العامل (BFR) = (المخزونات + العملاء) - الموردون

✓ BFR سنة (2012) :

$$❖ (858000752 + 1832654338) - 1134578502 = 1556076588$$

✓ BFR سنة (2013) :

$$❖ (1021790128 + 2773816515) - 1556449068 = 2239157575$$

✓ BFR سنة (2014) :

$$❖ (1155546351 + 3834112223) - 1595528526 = 3394130048$$

✓ BFR سنة (2015) :

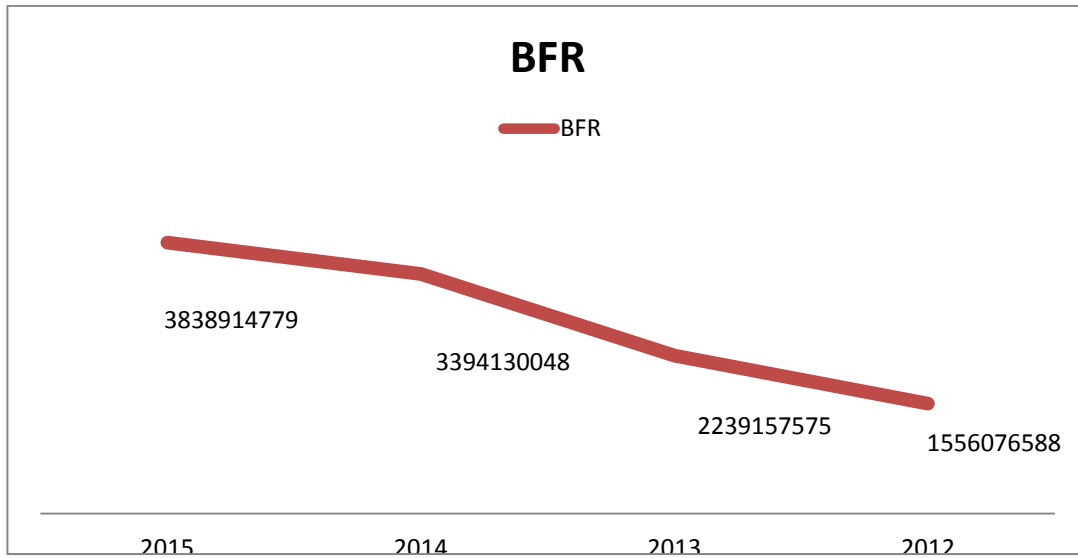
$$❖ (1122724101 + 4493485043) - 1777294365 = 3838914779$$

الجدول رقم 03: التشخيص التطوري لاحتياج في رأس المال العامل لسنوات (2015-2012)

2015	2014	2013	2012	السنوات البيان
3838914779	3394130048	2239157575	1556076588	BFR

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المؤسسة

الشكل رقم 08: بيّن التشخيص التطوري لاحتياج في رأس المال العامل لسنوات (2015-2012)



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات وبرنامج -Excel-

التحليل :

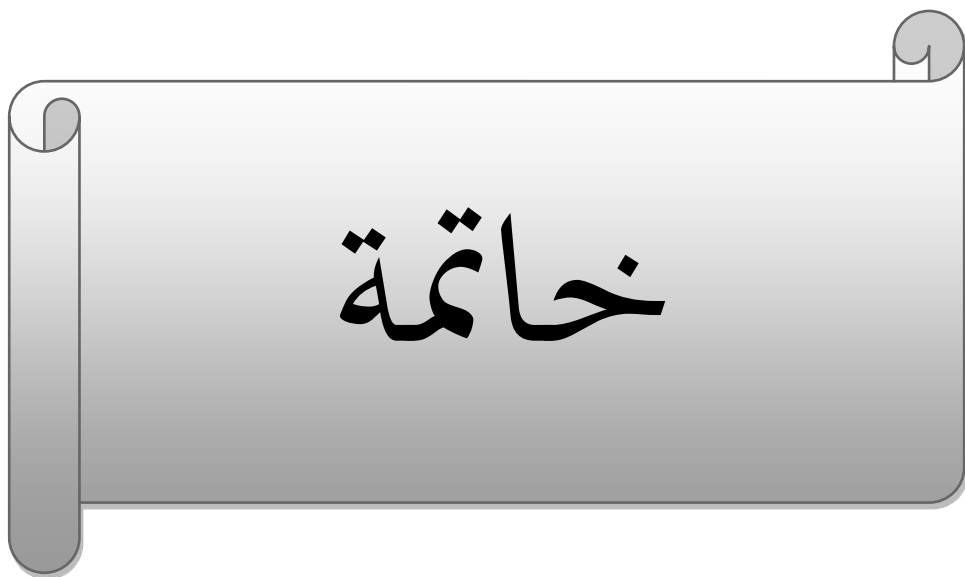
يبين الجدول التشخيص التطوري لاحتياج في رأس المال العامل بالمؤسسة خلال فترة الدراسة كالتالي :

- حيث نلاحظ أن احتياج دورة 2012 بلغت 1556076588 موجب , حيث نلاحظ أن دورة الاستغلال في المؤسسة خلال هذه السنة بحاجة للموارد .
 - بالنسبة لسنة 2013 فمبلغ احتياج الدورة قدر بـ 2239157575 , وهذا لان دورة الاستغلال لسنة 2013 بحاجة الى موارد خلال هذه السنة.
 - بالنسبة سنة 2014 قد بلغ مبلغ احتياج الدورة قدر بـ 3394130048 موجب وهذا يعني أن دورة الاستغلال لسنة 2014 بحاجة موارد خلال هذه السنة .
 - بالنسبة سنة 2015 مبلغ احتياج رأس المال العامل قدر بـ 3838914779 موجب وهذا يعني أن دورة الاستغلال خلال هذه السنة ليست بحاجة إلى تمويل .
- من خلال التشخيص التطوري للاحتياج في رأس المال العامل خلال فترة الدراسة, نلاحظ أن BFR موجبا , يدل ذلك على أن احتياجات الدورة لميزانية السنة (N) اكبر من احتياجات الدورة لميزانية السنة (N-1) , حيث قد يكون ذلك بسبب انخفاض في سرعة دوران الموردين او الزيادة في سرعة دوران الزبائن وكلاهما يؤثر على زيادة وارتفاع الموارد الدورية للمؤسسة .

خلاصة الفصل الثاني:

تناولنا خلال هذا الفصل دراسة حالة مؤسسة ليند غاز وحدة ورقلة خلال الفترة الممتدة ما بين 2012 إلى غاية 2015 , من خلال التشخيص التطوري لمتغيرات دورة الاستغلال , وفي مايلي نستخلص أهم الاستنتاجات التالية :

- ✓ هناك عدم تحكم للمؤسسة في مخزوناتھا إضافة لمخزون دو دوران بطيء ؛
- ✓ هناك عدم تحكم للمؤسسة في الآجال الممنوحة للعملاء؛
- ✓ هناك ضعف في أداء التفاوض التجاري (قبول آجال قصيرة لتسديد الموردون)
- ✓ تميزت دورة الاستغلال للاحتياج للتمويل الخارجي خلال فترة الدراسة .



الخاتمة :

تناولت هذه المذكرة إشكالية التشخيص المالي لدورة الاستغلال في المؤسسة الانتاجية، ولقد اقتضى بنا الأمر إلى معالجة هذه الإشكالية عبر فصلين ، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري لدورة الاستغلال ، أما الفصل الثاني فتناولنا فيه دراسة الحالة لمؤسسة ليند غاز وحدة ورقلة من خلال تشخيص متغيرات دورة الاستغلال ، ولقد أدركنا من خلال هذه الدراسة أن BFE يمثل الأموال الخاصة التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال ، حيث أن منح آجال طويلة للعملاء إضافة لمخزون دو دوران بطيء وضعف أداء التفاوض التجاري (قبول آجال قصيرة لتسديد الموردون) يتولد عن كل ذلك احتياج مالي للاستغلال يستلزم البحث عن مصادر أخرى لتمويله .

نتائج الدراسة :

من خلال الإطار النظري والتطبيقي للدراسة توصلنا إلى النتائج التالية :

- تعتبر دورة الاستغلال أهم دورة في المؤسسة ، حيث تتضمن النشاط الرئيسي ؛
- يعتبر التشخيص المالي أهم الأدوات المساعدة على تحليل وتفسير مؤشرات دورة الاستغلال؛
- تميزت مخزونات المؤسسة في ارتفاع المستمر خلال فترة الدراسة ؛
- تميزت عملاء المؤسسة في ارتفاع المستمر خلال فترة الدراسة ؛
- تميزت الموردون المؤسسة في الارتفاع المستمر خلال فترة الدراسة ؛
- تميزت السنوات 2012-2013-2014-2015 عجز في دورة الاستغلال.

- توصيات الدراسة :

- في تلك النتائج المتوصل إليها نوصي بمايلي :
- ضرورة الاعتماد على التشخيص المالي لتحليل لمتغيرات دورة الاستغلال؛
- ضرورة اعتماد دورة الاستغلال أهمية بالغة كونها تحمل في طياتها النشاط الرئيسي للمؤسسة .

قائمة المراجع

1- د.مبارك لسيلوس، التسيير المالي، تحليل نظري مدعم بأمثلة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012
2- عدنان هاشم رحيم السمراني، الإدارة المالية، الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1977
3- زيان رمضان، الإدارة المالية في شركات المساهمة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1998
4- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الجزء الأول، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2011
5- ضيف سعيدة، شهابة سميرة، "التشخيص المالي ودوره في تحديد المزيج التمويلي الأمثل للمؤسسة"، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، جامعة الجلفة، دفعة 2008
6- EGLIN J-Y-,MICOL.A.,STOLOWY.H.,PUJOL.A.,LES MECANISMES FINANCIERES DE L'ENTREPRISE,EDITION MONTCHRISTIE,N.E.J.A,1991.
7- ALAIN MARION,LEDIAGNOSTHQUE,EDITION ECONOMICA,PAIS,1993

الملاحق

الملحق رقم 01 الميزانية لسنة 2012/2013

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

Désignation de l'entreprise : LNDE GAS ALGERIE

Activité : PRODUCTION ET DIST DES GAZ INDUSTRIELS

Adresse : 23 AVENUE DE L'ALN H, DEY ALGER



N.I.F. 000016001294328

Exercice clos le 31.12.2013

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2011-V2 0)

ACTIF	N		N-1	
	Montants bruts	Amortissements constatés et portés en débit	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif			0	0
Immobilisations incorporelles			0	0
Immobilisations corporelles			0	0
Terrains	258 055 687		258 055 687	258 055 687
Bâtimens	1 018 073 841	655 837 671	362 236 170	300 848 376
Autres immobilisations corporelles	13 191 893 132	6 939 521 937	6 252 371 195	3 203 769 169
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	1 101 957 372		1 101 957 372	3 368 769 565
Immobilisations financières	0		0	0
Titres mis en équivalence	0		0	0
Autres participations et créances rattachées	419 520 000		419 520 000	413 627 668
Autres titres immobilisés			0	0
Prêts et autres actifs financiers non courants	48 871 681	3 603 748	45 267 933	81 357 778
Impôts différés actif	205 115 111		205 115 111	167 587 626
TOTAL ACTIF NON COURANT	16 243 486 824	7 598 963 356	8 644 523 468	7 794 015 869
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	1 766 815 672	745 025 544	1 021 790 128	858 000 752
Créances et emplois assimilés				
Clients	3 219 270 577	434 056 938	2 785 213 639	1 832 654 338
Autres débiteurs	33 655 673		33 655 673	65 773 668
Impôts et assimilés	423 140 891		423 140 891	357 702 499
Autres créances et emplois assimilés	77 572 144	3 855 775	73 716 369	90 564 750
Disponibilités et assimilés			0	0
Placements et autres actifs financiers courants	382 197 000		382 197 000	543 541 000
Trésorerie	1 498 365 266		1 498 365 266	974 188 806
TOTAL ACTIF COURANT	7 401 017 223	1 182 938 257	6 218 078 966	4 722 425 813
TOTAL GÉNÉRAL ACTIF	23 644 504 047	8 781 901 613	14 862 602 434	12 516 441 682

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 000016001294328



Désignation de l'entreprise : **LINDE GAS ALGERIE**
 Activité : **PRODUCTION ET DIST DES GAZ INDUSTRIELS**
 Adresse : **23 AVENUE DE L'ALN H, DEY ALGER**

Exercice clos le 31.12.2013

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	1 500 000 000	1 500 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées (1)	3 003 294 152	3 003 294 151
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	1 659 517 950	1 337 350 482
Autres capitaux propres - Report à nouveau	1 726 577 952	406 227 470
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	7 889 390 054	6 246 872 103
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	2 028 176 742	2 083 694 183
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes	1 893 536 580	1 900 974 330
Provisions et produits constatés d'avance	291 806 042	240 511 299
TOTAL II	4 213 519 364	4 225 179 812
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 556 449 068	1 134 578 502
Impôts	516 908 294	419 675 631
Autres dettes	608 733 009	424 348 862
Trésorerie Passif	77 602 645	65 786 772
TOTAL III	2 759 693 016	2 044 389 767
TOTAL PASSIF (I+II+III)	14 862 602 434	12 516 441 682

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

IMPRIMERIE DES INF. A L'ADMINISTRATION

Denomination de l'entreprise: **LINDE GAS ALGERIE**
 Activite: **PRODUCTION ET DISTRIBUTION DES GAS IND**
 Adresse: **23 AVENUE DE L'ALN H. DEV ALGER**



N° F. 000016001294328

EXERCICE DU 01/01/2013 AU 31/12/2013

COMPTES DE RESULTAT

Rubriques	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		1 306 553 702		937 977 065
Produits fabriqués				
Prestations de services		4 199 261 858		4 135 443 343
Production vendue		1 023 548 006		967 034 811
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accrus				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		6 529 363 560		6 040 455 239
Production stockée ou destockée	37 783 440		156 207 846	
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		6 471 580 126		5 884 247 393
Achats de marchandises vendues	799 463 400		667 999 390	
Matières premières	361 674 337		510 865 371	
Autres approvisionnements	245 633 657		206 892 818	
Variations des stocks	-10 263 455		-31 299 961	
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	308 432 476		297 255 214	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
sous-traitance générale	69 693 817		39 643 278	
Locations	14 639 342		19 665 224	
Entretien, réparations et maintenances	103 614 347		115 935 632	
Primes d'assurances	49 456 644		50 743 780	
Personnel extérieur à l'entreprise	8 329 775		841 760	
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	193 952 411		190 869 526	
Publicité			8 034 356	
Déplacements, missions et réceptions	94 702 778		96 898 725	
Autres services	161 903 363		142 966 732	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs	0		0	
II-Consommations de l'exercice	2 424 129 707		2 340 311 864	
III-Value ajoutée d'exploitation (I-II)		4 047 450 419		3 543 935 530
Charges de personnel	1 069 035 952		1 254 005 285	
Impôts et taxes et versements assimilés	114 919 092		102 023 450	
IV-Excédent brut d'exploitation		2 863 495 374		2 187 906 803

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 000016001294328



Designation de l'entreprise : **LINDE GAS ALGERIE**
 Activité : **PROD ET DIST DES GAZ INDUSTRIELS**
 Adresse : **23 AVENUE DE L'ALN H.DEY ALGER**

Autres produits opérationnels		71 514 731		68 566 827
Autres charges opérationnelles	17 947 517		54 399 035	
Dotations aux amortissements	743 036 735		383 286	
Provision	193 629 430		169 300 358	
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions		9 028 176		222 167 491
V-Résultat opérationnel		1 989 424 599		1 649 558 442
Produits financiers		106 486 174		106 654 146
Charges financières	59 737 768		121 057 296	
VI-Résultat financier		46 748 406		-14 403 150
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		2 036 173 005		1 635 155 292
Eléments extraordinaires (produits) (*)		987 945		
Eléments extraordinaires (Charges) (*)	2 565 175		43 225	
VIII-Résultat extraordinaire	1 577 230		43 225	
Impôts exigibles sur résultats	412 605 311		312 201 047	
Impôts différés (variations) sur résultats		37 527 485		14 439 463
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 659 517 949		1 337 350 483

الملاحق

الملحق رقم 02 : الميزانية لسنة 2013/2014

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

Designation de l'entreprise : LINDE GAS ALGERIE

Activite : PRODUCTION ET DIST DES GAZ INDUSTRIELS

Adresse : 23 AVENUE DE L'ALN H, DEY ALGER

N.I.F. 000016001294328

Exercice clos le 31,12,2014

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2011-V2.0)

ACTIF	N		N-1	
	Montants bruts	amortissements - provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS			0	0
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif			0	0
Immobilisations incorporelles	30 305 980	7 018 065	23 287 915	0
Immobilisations corporelles			0	0
Terrains	258 055 687		258 055 687	258 055 687
Bâtiments	1 848 899 101	1 202 379 308	646 519 793	362 236 170
Autres immobilisations corporelles	13 149 882 456	7 145 838 110	6 004 044 346	6 252 371 195
Immobilisations en concession			0	0
Immobilisations encours	643 557 541		643 557 541	1 094 195 005
Immobilisations financières			0	0
Titres mis en équivalence			0	0
Autres participations et créances rattachées	419 520 000		419 520 000	419 520 000
Autres titres immobilisés			0	0
Prêts et autres actifs financiers non courants	44 477 336	3 603 748	40 873 588	53 030 300
Impôts différés actif	315 865 386		315 865 386	205 115 111
TOTAL ACTIF NON COURANT	16 710 563 487	8 358 839 231	8 351 724 256	8 644 523 468
ACTIFS COURANTS				0
Stocks et encours	1 968 129 565	812 583 214	1 155 546 351	1 021 790 128
Créances et emplois assimilés			0	0
Clients	4 421 872 982	587 760 759	3 834 112 223	2 773 816 515
Autres débiteurs	225 954 607	3 855 775	222 098 832	44 856 275
Impôts et assimilés	397 898 080		397 898 080	423 140 891
Autres créances et emplois assimilés	17 094 650		17 094 650	85 113 493
Disponibilités et assimilés			0	0
Placements et autres actifs financiers courants	371 562 026		371 562 026	382 197 000
Trésorerie	1 189 766 693		1 189 766 693	1 487 164 664
TOTAL ACTIF COURANT	8 592 278 603	1 404 199 748	7 188 078 855	6 218 078 966
TOTAL GENERAL ACTIF	25 302 842 090	9 763 038 979	15 539 803 111	14 862 602 434

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 000016001294328

Désignation de l'entreprise : **LINDE GAS ALGERIE**

Activité : **PRODUCTION ET DIST DES GAZ INDUSTRIELS**

Adresse : **23 AVENUE DE L'ALN H, DEY ALGER**

Exercice clos le 31,12,2014

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	1 500 000 000	1 500 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)	3 003 294 152	3 003 294 151
Ecart de réévaluation		0
Ecart d'équivalence (1)		0
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	1 380 995 774	1 659 517 950
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2 769 095 902	1 726 577 952
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	8 653 385 828	7 889 390 053
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	3 676 897 696	2 028 176 742
Impôts (différés et provisionnés)		0
Autres dettes non courantes		1 893 536 580
Provisions et produits constatés d'avance	337 184 716	291 806 042
TOTAL II	4 014 082 412	4 213 519 364
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 595 528 526	1 666 138 531
Impôts	479 594 978	516 908 293
Autres dettes	723 828 927	559 432 306
Trésorerie Passif	73 382 440	17 213 887
TOTAL III	2 872 334 871	2 759 693 017
TOTAL PASSIF (I+II+III)	15 539 803 111	14 862 602 434

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملاحق

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

Désignation de l'entreprise: **LINDE GAS ALGERIE**
 Activité: **PRODUCTION ET DISTRIBUTION DES GAS IND**
 Adresse: **23 AVENUE DE L'ALN H.DEY ALGER**

N.I.F. 000016001294328

EXERCICE DU 01/01/2014 AU 31/12/2014

COMPTES DE RESULTAT

Rubriques	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
	(en Dinars)	(en Dinars)	(en Dinars)	(en Dinars)
Ventes de marchandises		848 771 798	0	1 306 553 702
Produits fabriqués		4 524 802 160	0	4 199 261 858
Prestations de services		854 622 990	0	1 023 548 006
Production vendue			0	0
Produits annexes			0	0
Rabais, remises, ristournes accordés			0	0
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		6 228 196 948	0	6 529 363 566
Produit, non stocké ou déstocké	202 161 742		57 783 440	0
Production immobilisée		0	0	0
Subventions d'exploitation		0	0	0
I-Production de l'exercice		6 026 035 206	0	6 471 580 126
Actifs de marchandises vendues	560 139 637		799 463 400	0
Matières premières	293 454 011		361 674 337	0
Autres approvisionnements	234 581 737		245 633 657	0
Variations des stocks	78 550 763		-10 263 455	0
Achats d'études et de prestations de services	0		0	0
Autres consommations	296 238 579		308 432 476	0
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats	-110 000		0	0
Sous-traitance générale	69 870 612		69 693 817	0
Locations	14 654 695		14 639 342	0
Entretien, réparations et maintenance	124 364 354		103 614 347	0
Primes d'assurances	56 366 312		49 456 644	0
Personnel extérieur à l'entreprise	6 114 754		8 329 775	0
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	191 176 446		193 952 411	0
Publicité	14 601 281		22 896 815	0
Déplacements, missions et réceptions	80 541 778		94 702 778	0
Autres services	177 359 865		161 903 363	0
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs			0	0
II-Consommations de l'exercice	2 197 904 824		2 424 129 707	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		3 828 130 382		4 047 450 419
Charges de personnel	1 012 129 444		1 069 035 952	0
Impôts et taxes et versements assimilés	111 508 672		114 919 092	0
IV-Excédent brut d'exploitation		2 704 492 266		2 863 495 374

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 000016001294328

Designation de l'entreprise : **LINDE GAS ALGERIE**
 Activité : **PROD ET DIST DES GAZ INDUSTRIELS**
 Adresse : **23 AVENUE DE L'ALN H.DEY ALGER**



Autres produits opérationnels		91 834 325	0	71 514 731
Autres charges opérationnelles	19 698 426		17 947 517	0
Dotations aux amortissements	954 268 907		743 036 735	0
Provision	272 543 082		193 629 430	0
Pertes de valeur			0	0
Reprise sur pertes de valeur et provisions		31 479 562	0	9 028 176
V-Résultat opérationnel		1 581 295 738		1 989 424 599
Produits financiers		231 233 816	0	106 486 174
Charges financières	135 020 059		59 737 768	0
VI-Résultat financier		96 213 757		46 748 406
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		1 677 509 495		2 036 173 005
Eléments extraordinaires (produits) (*)			0	987 945
Eléments extraordinaires (Charges) (*)			2 565 175	0
VIII-Résultat extraordinaire			1 577 230	
Impôts exigibles sur résultats	407 263 997		412 605 311	0
Impôts différés (variations) sur résultats		110 750 275	0	37 527 485
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 380 995 773		1 659 517 949

الملحق رقم 03: ميزانية سنة 2014/2015

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

Désignation de l'entreprise: LINDE GAS ALGERIE

Activité: PRODUCTION ET DIST DES GAZ INDUSTRIELS

Adresse: 23 AVENUE DE L'ALN H. DEY ALGER

N.I.F. 000016001294328

Exercice clos le: 31.12.2015

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2011-V2.0)

ACTIF	N		N-1	
	Montants bruts	Amortissements - dévaluations et pertes de valeurs	Net	Net
ACTES NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif			0	0
Immobilisations incorporelles	36 236 127	17 783 229	18 452 898	23 287 915
Immobilisations corporelles	15 663 744 587	9 291 954 884	6 371 789 703	6 908 619 826
Terrains	258 055 687		258 055 687	258 055 687
Bâtiments	1 977 000 015	1 273 790 524	703 209 491	646 519 793
Autres immobilisations corporelles	13 428 688 885	8 018 164 360	5 410 524 525	6 004 044 346
Immobilisations en concession			0	0
Immobilisations en cours	1 136 493 274		1 136 493 274	643 557 541
Immobilisations financières			0	0
Titres mis en équivalence			0	0
Autres participations et créances rattachées	419 520 000		419 520 000	419 520 000
Autres titres immobilisés			0	0
Prêts et autres actifs financiers non courants	73 238 931	120 000	73 118 931	40 873 588
Impôts différés actif	314 210 928		314 210 928	315 865 386
TOTAL ACTIF NON COURANT	17 643 443 847	9 309 858 113	8 333 585 734	8 351 724 256
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	1 940 273 843	817 549 742	1 122 724 101	1 155 546 351
Créances et emplois assimilés	5 794 772 083	722 635 383	5 072 136 700	4 471 203 785
Clients	5 213 920 584	720 435 541	4 493 485 043	3 834 112 223
Autres débiteurs	178 611 418	2 199 842	176 411 576	222 098 832
Impôts et assimilés	384 706 901		384 706 901	397 898 080
Autres créances et emplois assimilés	17 533 180		17 533 180	17 094 650
Disponibilités et assimilés	1 841 014 692	0	1 841 014 692	1 561 328 719
Placements et autres actifs financiers courants	397 425 448		397 425 448	371 562 026
Tresorerie	1 443 589 244		1 443 589 244	1 189 766 693
TOTAL ACTIF COURANT	9 576 060 618	1 540 185 125	8 035 875 493	7 188 078 855
TOTAL GENERAL ACTIF	27 219 504 465	10 850 043 238	16 369 461 227	15 539 803 111

2015 26

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 000016001294328

Désignation de l'entreprise : **LINDE GAS ALGERIE**

Activité : **PRODUCTION ET DIST DES GAZ INDUSTRIELS**

Adresse : **23 AVENUE DE L'ALN H, DEY ALGER**

Exercice clos le 31,12,2015

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	1 500 000 000	1 500 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)	3 003 294 152	3 003 294 152
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	1 348 874 614	1 380 995 774
Autres capitaux propres – Report à nouveau	3 453 843 789	2 769 095 902
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	9 306 012 555	8 653 385 828
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	3 401 238 898	3 676 897 696
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	525 524 764	337 184 716
TOTAL II	3 926 763 662	4 014 082 412
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 777 294 365	1 595 528 526
Impôts	377 705 482	479 594 978
Autres dettes	913 494 563	723 828 927
Trésorerie Passif	68 190 600	73 382 440
TOTAL III	3 136 685 010	2 872 334 871
TOTAL PASSIF (II+III)	16 369 461 227	15 539 803 111

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



الملاحق

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

Designation de l'entreprise: **LINDE GAS ALGERIE**

Activité: **PRODUCTION ET DISTRIBUTION DES GAS IND**
Adresse: **23 AVENUE DE L'ALN H. DEY ALGER**

N.I.F. **000016001294328**

EXERCICE DU 01.01.2015 AU 31.12.2015

COMPTES DE RESULTAT

Rubriques	N		N+1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		1 480 178 782	0	848 771 798
Produits fabriqués		4 318 823 318	0	4 524 802 160
Prestations de services		952 697 640	0	854 622 990
Production vendue			0	0
Produits annexes			0	0
Rabais, remises, ristournes accordés			0	0
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		6 751 699 740	0	6 228 196 938
Production stockée ou déstockée		64 662 776	202 161 742	0
Production immobilisée		0	0	0
Subventions d'exploitation		0	0	0
I-Production de l'exercice		6 816 362 516	0	6 026 035 206
Achats de marchandises vendues	803 603 433		560 139 637	0
Matières premières	264 018 021		293 454 011	0
Autres approvisionnements	277 376 565		234 381 737	0
Variations des stocks	70 473 652		78 550 763	0
Achats d'études et de prestations de services			0	0
Autres consommations	322 920 458		296 238 579	0
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats	-2 500 000		-110 000	0
Services extérieurs				
Sous-traitance générale	93 938 729		69 870 612	0
Locations	24 427 274		14 634 695	0
Entretien, réparations et maintenance	181 383 132		124 304 354	0
Primes d'assurances	69 621 069		56 366 312	0
Personnel extérieur à l'entreprise	8 283 040		6 114 754	0
Remunération d'intermédiaires et honoraires	163 758 883		191 176 446	0
Publicité	14 749 543		14 601 281	0
Déplacements, missions et réceptions	85 342 592		80 541 778	0
Autres services	269 187 010		177 359 865	0
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs	-557 200		0	0
II-Consommations de l'exercice	2 648 026 205		2 197 904 824	0
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		4 168 336 311		3 828 130 382
Charges de personnel	1 100 255 727		1 012 129 484	0
Impôts et taxes et versements assimilés	104 297 570		111 508 672	0
IV-Excédent brut d'exploitation		2 963 783 014		2 704 492 265



IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F. 000016001294328

Designation de l'entreprise : **LINDE GAS ALGERIE**
 Activité : **PROD ET DIST DES GAZ INDUSTRIELS**
 Adresse : **23 AVENUE DE L'ALN H.DEY ALGER**

Autres produits opérationnels		11 760 918		91 834 325
Autres charges opérationnelles	32 476 311		19 698 426	
Dotations aux amortissements	967 947 626		954 268 907	
Provision	355 740 606		272 543 082	
Pertes de valeur			0	0
Reprise sur pertes de valeur et provisions		59 886 971	0	31 479 562
V-Résultat opérationnel		1 679 266 360		1 581 295 737
Produits financiers		200 270 150		231 233 816
Charges financières	159 108 838		135 020 059	
VI-Résultat financier		41 161 312		96 213 757
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		1 720 427 672		1 677 509 494
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	369 898 600		407 263 997	
Impôts différés (variations) sur résultats	1 654 458			110 750 275
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 348 874 614		1 380 995 773

2016 2 6